

نقد دراسة بعنوان

أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية
بالبيئة المصرية - دراسة ميدانية

نقد منهجية البحث والدراسة الميدانية

أولاً: بيانات الدراسة:

- عنوان الدراسة: أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية - دراسة ميدانية
- اسم المؤلف: احمد فوزي احمد برعي.
- بيانات المجلة: مجلة البحوث التجارية المعاصرة - المجلد الثامن والثلاثون - عدد يونيه ٢٠٢٤ (٥)
- الكلمات الدالة: المراجعة القضائية - الاحتيال - المحاسبة الإبداعية - مصداقية القوائم المالية - البيئة المصرية.

ثانياً: منهجية البحث والدراسة الميدانية:

تعتبر منهجية البحث والدراسة الميدانية من الأمور الأساسية التي يجب على الباحث الإلمام بها عند الشروع في إعداد دراسة جديدة. تهدف هذه المنهجية إلى تحديد الخطوات والأدوات اللازمة لجمع وتحليل البيانات بطريقة علمية ومنهجية لضمان الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة (الدسوقي، ٢٠٢٠).

← أنواع منهجية البحث

١. المناهج البحثية الكمية

(أ) المنهج الوصفي

- الغرض منه: وصف الظواهر كما هي في الواقع.
- الأدوات التي تستخدم فيه: استبيانات، مقاييس، اختبارات.
- مثال: دراسة نسبة الانتشار لأمراض معينة في مجتمع ما.

(ب) المنهج التجريبي

- الغرض منه: اختبار الفرضيات وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات.
- الأدوات التي تستخدم فيه: التجارب المخبرية والميدانية، المجموعات التجريبية والضابطة.
- مثال: دراسة تأثير دواء جديد على مجموعة من المرضى مقارنة بمجموعة ضابطة.

(ج) المنهج التحليلي

- الغرض منه: تحليل البيانات وتفسيرها باستخدام الأساليب الإحصائية.
- الأدوات التي تستخدم فيه: البرامج الإحصائية مثل SPSS، Excel
- مثال: تحليل نتائج استطلاع رأي حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

٢- المناهج البحثية النوعية

(أ) المنهج التاريخي

- الغرض منه: دراسة الأحداث والوقائع التاريخية وتحليلها.
- الأدوات التي تستخدم فيه: الوثائق، السجلات، المقابلات التاريخية.
- مثال: دراسة تطور التعليم في دولة معينة عبر العصور.

(ب) المنهج الإثنوغرافي

- الغرض منه: دراسة الثقافات والمجتمعات من خلال الملاحظة والمشاركة.
- الأدوات التي تستخدم فيه: الملاحظات الميدانية، المقابلات.
- مثال: دراسة عادات وتقاليد مجتمع قبلي معين.

(ج) منهج دراسة الحالة

- الغرض منه: دراسة حالة واحدة أو حالات قليلة بالتفصيل.
- الأدوات التي تستخدم فيه: المقابلات، الوثائق، الملاحظات.
- مثال: دراسة حياة شخص يعاني من اضطراب نفسي معين.

٣- المناهج البحثية المختلط:

(أ) التصميم التفسيري

- الغرض منه: دمج البيانات الكمية والنوعية لتفسير نتائج الدراسة.
- الأدوات التي تستخدم فيه: الاستبيانات والمقابلات والتحليلات الإحصائية.
- مثال: دراسة تأثير برنامج تعليمي جديد على تحصيل الطلاب وتحليل تجاربهم الشخصية في البرنامج.

(ب) التصميم التتابعي

- الغرض منه: استخدام البيانات النوعية لتطوير فرضيات يتم اختبارها لاحقاً بالبيانات الكمية.
- الأدوات التي تستخدم فيه: المقابلات، الاستبيانات، التحليلات الإحصائية.
- مثال: دراسة استكشاف تجارب الطلاب الأوائل في برنامج تدريبي جديد وتطوير استبيان بناءً على نتائج المقابلات.

(ج) التصميم المتزامن

- الغرض منه: جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية في نفس الوقت.
- الأدوات التي تستخدم فيه: الاستبيانات، المقابلات، التحليلات الإحصائية.
- مثال: دراسة تجربة المرضى في مستشفى معينة باستخدام الاستبيانات والمقابلات.

← البرامج التي تستخدم في التحليل الإحصائي

SPSS (Statistical Package for the Social Sciences)

- الاستخدامات:
 - تحليل البيانات الوصفية
 - التحليل التنبؤي
 - الاختبارات الإحصائية مثل t-tests ،ANOVA
 - تحليل الانحدار
- المجالات:
 - العلوم الاجتماعية
 - التربية
 - الصحة العامة

SAS (Statistical Analysis System)

- الاستخدامات:
 - التحليل الإحصائي المتقدم
 - التحليل التنبؤي
 - إدارة البيانات
 - التنقيب في البيانات
- المجالات:
 - الأعمال التجارية
 - الصحة
 - العلوم البيولوجية
- الاستخدامات:
 - التحليل الإحصائي
 - النمذجة الإحصائية
 - تمثيل البيانات بصريًا
 - تطوير الحزم الإحصائية المخصصة
- المجالات:
 - البحث الأكاديمي
 - تحليل البيانات الضخمة
 - البحوث العلمية

Stata

- الاستخدامات:
 - التحليل الوصفي

- تحليل البيانات الطولية
- النمذجة الخطية والعامة
- التحليل البقائي

• **المجالات:**

- الاقتصاد
- علم الاجتماع
- الصحة العامة

• **Excel**

• **الاستخدامات:**

- التحليل الوصفي
- تحليل البيانات الأساسية
- تمثيل البيانات بصريًا من خلال الرسوم البيانية
- إدارة وتحليل مجموعات البيانات الصغيرة

• **المجالات:**

- الأعمال التجارية
- التعليم
- الاستخدام الشخصي

• **Minitab**

• **الاستخدامات:**

- التحكم في الجودة
- تحليل البيانات الصناعية
- التجارب المصممة
- التحليل الإحصائي للمشاريع

• **المجالات:**

- التصنيع
- الهندسة
- الأبحاث الأكاديمية

ولتطبيق الدراسة الميدانية يجب أن يقوم الباحث بعدة مراحل هي:

• **اختيار المشكلة البحثية**

أولى خطوات البحث هي تحديد المشكلة البحثية بوضوح ودقة، ويتطلب ذلك مراجعة الأدبيات السابقة لتحديد الفجوات البحثية والموضوعات التي تحتاج إلى دراسة، ويمكن للمشكلة البحثية أن تكون سؤالاً أو فرضية تحتاج إلى اختبار (الناصر، ٢٠١٩).

• صياغة فرضيات البحث

بعد تحديد المشكلة البحثية، يقوم الباحث بصياغة فرضيات البحث، وهنا يجب أن تكون الفرضيات واضحة وقابلة للاختبار، والفرضية هي توقع مسبق لنتيجة معينة بناءً على المعرفة الموجودة (الناصر، ٢٠١٩).

• تصميم البحث

يتضمن تصميم البحث تحديد نوع البحث "وصفية، تجريبية، تحليلية، إلخ" والمنهجيات المستخدمة لجمع البيانات، ويجب على الباحث اختيار التصميم الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة والأهداف المرجوة (الدسوقي، ٢٠٢٠).

• أدوات جمع البيانات

يعتمد اختيار أدوات جمع البيانات على نوع البحث وطبيعة العينة المستهدفة، ويمكن استخدام الاستبيانات والمقابلات والملاحظات كأدوات لجمع البيانات، ولكن يجب أن تكون الأدوات المستخدمة موثوقة وقابلة للتحقق (الجبوري، ٢٠٢١).

• تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يشمل ذلك تحديد المجتمع المستهدف بالدراسة واختيار العينة التي تمثل هذا المجتمع بشكل دقيق، ويجب أن تكون العينة كبيرة بما يكفي لضمان تمثيل دقيق وإجراء تحليلات إحصائية موثوقة (الجبوري، ٢٠٢١).

• جمع البيانات

عملية جمع البيانات تتم وفقًا للتصميم البحثي والأدوات المختارة، ويجب على الباحث التأكد من دقة البيانات وصحتها لضمان نتائج موثوقة (الدسوقي، ٢٠٢٠).

• تحليل البيانات

يتضمن تحليل البيانات استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات، ويمكن استخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو Excel لتحقيق ذلك (الدسوقي، ٢٠٢٠).

• تفسير النتائج

بعد تحليل البيانات، يقوم الباحث بتفسير النتائج وربطها بالفرضيات والمراجع السابقة، يجب تقديم تفسير منطقي وعلمي للنتائج ومدى توافقها مع الفرضيات المطروحة (الجبوري، ٢٠٢١).

ثالثاً: نقد منهجية البحث والدراسة الميدانية:

في البحث محل الدراسة "أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية - دراسة ميدانية"؛ نجد أن الباحث قد طبق المنهج الوصفي التحليلي وهدف الباحث منه إلى جمع وتوصيف وتحليل دقيق لأثر المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية.

وفي الدراسة الأدبية هدف الباحث إلى الحصول على البيانات الثانوية لتكوين الخلفية النظرية للموضوع ودعم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة الميدانية.

واتبع الباحث إجراءات الدراسة البحثية الميدانية ومن أهم نقاط القوة فيها ما يلي:

١. تصميم استمارة الاستبيان:
 - منهجية منظمة: استخدم الباحث استمارة استبيان لاستطلاع آراء المتخصصين مما يعزز دقة وجدية النتائج.
 - تغطية شاملة: اهتم الباحث بتضمين ثلاثة محاور رئيسية تغطي جميع جوانب الدراسة: (الاحتيايل، المحاسبة الإبداعية، والمراجعة القضائية).
٢. اختيار العينة:
 - اختيار العينة التحكمية: قام الباحث باختيار العينة من العاملين في مكاتب المراجعة وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم مما يعزز موثوقية النتائج.
 - نسبة استجابة عالية: بلغ عدد الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي ٩٣ استمارة من أصل ١٠٠ (٩٣%).
٣. تحليل النتائج:
 - مقياس ليكرت الخماسي: طبق الباحث مقياس ليكرت الخماسي كونه يساعد في تحديد مستوى الاتفاق والاختلاف بين أفراد العينة بشكل دقيق.
 - تحليل إحصائي دقيق: استخدم الباحث الإحصاءات الوصفية والتحليلية لاختبار الفروض.
٤. موثوقية الأدوات التي تستخدم فيه:
 - معامل ألفا كرونباخ: يعكس درجة عالية من ثبات الأداة المستخدمة في التعبير عن متغيرات الدراسة.

x نقاط الضعف

١. حجم العينة:
 - حجم عينة محدود: عينة الدراسة المكونة من ١٠٠ مفردة قد لا تكون كافية لتعميم النتائج على مجتمع الدراسة بأكمله.
٢. تنوع العينة:
 - افتقار للتنوع الجغرافي: الاعتماد فقط على العاملين في مكاتب المراجعة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية قد يؤدي إلى تحيز النتائج.
٣. التحليل الإحصائي:
 - بعض الفروض العامة: بعض الفروض قد تحتاج إلى تعميق وتخصيص أكبر في التحليل ليتناسب مع تعقيدات الموضوع.

٤. جمع البيانات:
- الاعتماد على الاستبيانات فقط: الاستبيانات قد تكون محدودة في قدرتها على جمع بيانات متعمقة ومعقدة.

❖ مقترحات التحسين

١. زيادة حجم العينة:
 - زيادة حجم العينة لتشمل عدد أكبر من المفردات مما يزيد من موثوقية النتائج وقابلية تعميمها.
٢. تنوع العينة:
 - تضمين عينات من مناطق جغرافية مختلفة وزيادة تنوع العينة لجعل النتائج أكثر شمولية وموضوعية.
٣. طرق جمع البيانات:
 - استخدام أدوات جمع بيانات متنوعة مثل المقابلات الشخصية والمجموعات البؤرية لجمع بيانات متعمقة.
٤. تحليل معمق للفروض:
 - زيادة تعميق التحليل الإحصائي للفروض ليتناسب مع تعقيدات الموضوع وتوفير تحليلات متقدمة.
٥. متغيرات إضافية:
 - إضافة متغيرات وسيطة أو تفاعلية قد تؤثر على النتائج مثل تأثير التكنولوجيا أو البيئة التنظيمية.

انتهى،،،،،،،،

ثالثاً: محاور نقد الدراسة:

✓ نقد فروض الدراسة الحالية:

❖ الفرضية الأولى:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق تقنيات التحول الرقمي في الشركات الصناعية على تفعيل دور المراجعة الداخلية".

← نقاط القوة:

- الشمولية: فهي فرضية تتيح اختبار العلاقة بين التحول الرقمي ودور المراجعة الداخلية، مما يعطي دراسة شاملة لتأثير التكنولوجيا على عمليات المراجعة.
- الوضوح: الفرضية محددة وواضحة، مما يسهل عملية جمع البيانات وتحليلها.

← نقاط الضعف:

- احتمالية الإيجابية: من المرجح أن ينتج تأثيراً إيجابياً بسبب الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية في العمليات الصناعية، مما يجعل الفرضية غير واقعية بعض الشيء.
- التغييرات الديناميكية: التحول الرقمي هو عملية ديناميكية، وتقييم تأثيره قد يتطلب أكثر من مجرد تقييم داخلي، مما قد يستلزم إضافة متغيرات أخرى.

❖ الفرضية الثانية:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق آليات التحول الرقمي في الشركات الصناعية على تحقيق التنمية المستدامة".

← نقاط القوة:

- تقييم التنمية المستدامة: تقييم الفرضية كيفية تأثير التحول الرقمي على أهداف التنمية المستدامة، وهو أمر مهم لفهم الجوانب البيئية والاجتماعية للاقتصاد الرقمي.
- الشمولية: النظر في التأثير على التنمية المستدامة يجعل الدراسة شاملة وتتناول أكثر من مجرد الجانب الاقتصادي.

← نقاط الضعف:

- تجاهل العوامل الخارجية: الفرضية قد تتجاهل العوامل الخارجية التي تؤثر على التنمية المستدامة، مثل السياسات الحكومية والتغيرات الاقتصادية العالمية.
- الترابط المعقد: العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة قد تكون معقدة ومتعددة الجوانب، مما يجعل من الصعب تحديد تأثير محدد بدون النظر في سياقات أوسع.

❖ الخلاصة:

- الفروض تبحث في تأثير التحول الرقمي بشكل شامل ولكنها قد تكون مفرطة في التبسيط.
- ينبغي التفكير في إضافة المزيد من المتغيرات التي تأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية والتأثيرات الديناميكية.
- من المفيد مراجعة الدراسات السابقة لتأكيد أن الفروض مبنية على أسس قوية.

المراجع:

جاتيا، قيصر. (٢٠٢١). الفروض العلمي (المفهوم، الأنواع، علاقة أنواع الفروض وأنواع جديدة).
RG.2.2.10246.91201/١٠, ١٣١٤٠.

أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية - دراسة ميدانية

إعداد

د. احمد فوزي احمد برعي

مدرس المحاسبة بالمعهد العالي لنظم التجارة الالكترونية بسوهاج

Ahmadfawzy111@gmail.co

ملخص

استهدفت الدراسة الحالية تحليل أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية، وذلك من خلال قائمة استبيان تم توزيعها على عينة من العاملين بمكاتب المراجعة وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية، وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة ١٠٠ مفردة، وقد تم اختبار الفروض باستخدام اختبار Kruskal Wallis، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة والذي يعتمد على أسلوبين هما: الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية. ومن خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى العديد من النتائج من أهمها: يتمتع أفراد عينة الدراسة بالوعي والإدراك الكافي لأثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية، وقبل الفرض الأول للدراسة الذي ينص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول أثر الاحتيال على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة، وقبل الفرض الثاني للدراسة الذي ينص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول أثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة، وقبل الفرض الثالث للدراسة الذي ينص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول أثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة، وبناءً على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات، وكذلك تم تقديم آفاق الدراسات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة القضائية - الاحتيال - المحاسبة الإبداعية - مصداقية القوائم المالية - البيئة المصرية.

Abstract

The current study aimed to analyze the impact of activating judicial Audit on the credibility of financial statements in the Egyptian environment, through a questionnaire list that was distributed to a sample of employees in audit offices, faculty members, and their assistants in Egyptian universities. The number of questionnaires distributed reached 100 items, and the hypotheses were tested using the Kruskal test. Wallis, the study relied on the descriptive analytical approach as a method of study, which relies on two methods: desk study and field study. Through the field study, the researcher reached many results, the most important of which are: The members of the study sample have sufficient awareness and awareness of the impact of judicial Audit on fraud and creative accounting, which enhances the credibility of the financial statements, and acceptance of the first hypothesis of the study, which states that: There are no statistically significant differences regarding the impact Fraud on the credibility of the financial statements among individuals in the study sample, and accepting the second hypothesis of the study, which states that: There are no statistically significant differences in the impact of creative accounting on the credibility of financial statements among individuals in the study sample, and accepting the third hypothesis of the study, which states that: There are no differences. It is statistically significant about the impact of judicial Audit on fraud and creative accounting, which enhances the credibility of financial statements among members of the study sample. Based on the results of the study, a number of recommendations were presented, as well as the prospects for future studies.

Keywords: judicial Audit – Fraud – Creative Accounting – Reliability of financial statements –Egyptian Environment.

١- مقدمة الدراسة

تستند القرارات التجارية والمالية والاستثمارية إلى معلومات مالية صحيحة ودقيقة حتى يتحقق النجاح للمشروعات الاقتصادية، وللتأكد من صحة ودقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية ظهرت المراجعة الخارجية لتساعد المستخدمين الخارجيين والداخليين في عملية صنع القرار، ويتم تنظيم عملية المراجعة الخارجية من خلال المعايير الإلزامية، ومع تزايد الفصائح المالية الكبرى وعمليات الاحتيال المتزايدة والممارسات المحاسبية الإبداعية التي ترتب عليها العديد من الفصائح للشركات، مثل الكوارث التي حدثت في الشركات العالمية كإنرون وورلدكوم في أواخر التسعينات، وعمليات الاحتيال التي تمت في العديد من الشركات، أكدت على أهمية وجود المراجعة القضائية، وهو مجال تخصص جديد ومهم لمحترفي المراجعة، وتهدف إجراءاتها إلى التعامل مع ممارسات المحاسبة الإبداعية وعمليات الاحتيال المالي والتشغيلي والكشف عن الأصول المخفية والالتزام باللوائح (Sharma, 2021; Knežević, 2015).

ويترتب على ممارسات المحاسبة الإبداعية والاحتيال آثار سلبية كإفلاس والتضخم وزيادة الجريمة وانخفاض دخل الفرد والبطالة فهو يؤثر على النظام الاقتصادي للبلد ككل، وهنا يأتي دور المراجعة القضائية التي تهدف لتحقيق شامل وأبعد من المراجعة الخارجية والتعمق في التحقيقات وذلك للوصول إلى نتيجة معينة (Enofe et al., 2015). فهي نوع من خدمات المراجعة المتخصصة، التي تختلف عن المراجعة الخارجية من ناحية اختلاف الاحتياجات التي لا تستطيع الوفاء بها بشكل صحيح، فهي تتعلق في المقام الأول بمنع واكتشاف الاحتيال وممارسات المحاسبة الإبداعية (Knežević, 2015)، وليس تحليل المعلومات المالية بموجب المعايير وإبداء الرأي في البيانات المالية التي تم مراجعتها (Mamahit et al., 2018).

وتظهر أهمية مصداقية القوائم المالية نتيجة الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات، حيث أن أي خلل في هذه التقارير يترتب عليه قرارات مالية وإدارية خاطئة قد تؤثر على هذه الشركات، وبالتالي لكي تتحقق الاستفادة الكاملة لمستخدمي التقارير المالية لابد أن تكون التقارير المالية خالية من كافة أساليب التلاعب والاحتيال وممارسات المحاسبة الإبداعية، وأن يتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية للتأكد من إعدادها بأفضل صورة ممكنة، وتساهم المراجعة القضائية التي تهتم بمنع واكتشاف الاحتيال والتصدي لممارسات المحاسبة الإبداعية في تعزيز مصداقية القوائم المالية الصادرة عن الشركات (Aletaiwi, 2022). وتحاول الدراسة الحالية تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر على مصداقية القوائم المالية والمتمثلة في الاحتيال وممارسات المحاسبة الإبداعية، ومعرفة الدور الذي يمكن أن تقوم به المراجعة القضائية في التصدي للاحتيال وممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك من أجل المساهمة في تعزيز مصداقية القوائم المالية، وبما يمكن أصحاب المصلحة من تقييم أداء الشركات واتخاذ القرارات اعتماداً على المعلومات الصحيحة والدقيقة والواردة بالقوائم المالية.

٢- مشكلة الدراسة

يعتبر الاحتيال سمة من سمات كل مجتمع، فهو فيروس ينتشر في أي نشاط اقتصادي، وعملية مضادة للاقتصاد ويجب التعامل معه بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، ولكي تقف وتزدهر أي وحدة اقتصادية يجب أن تكون هناك إدارة مناسبة وقوى عاملة موثوقة وصالحة نفسياً من أجل كشف الاحتيال ومنعه (Enofe et al., 2015)، والاحتيال يؤثر في مصداقية القوائم المالية من خلال التعمد لنشر معلومات كاذبة بالقوائم المالية لتضليل أصحاب المصلحة، وقد تهدف الوحدات الاقتصادية لتحقيق أهداف محددة، هذه الأهداف تدفع الإدارة إلى معالجة بياناتها من خلال ابتكار أساليب محاسبية معينة وبعض الثغرات القانونية، والتي يترتب عليها تأثيرات خطيرة على مصداقية المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وبالتالي يتأثر أيضاً أصحاب المصلحة من مستخدمي هذه المعلومات.

ومن هذا المنطلق تأتي الدراسة الحالية لتؤكد الاهتمام بهذا الموضوع في البيئة المصرية، ولتسد بعض النقص في المعرفة المتوفرة حول أثر تفعيل المراجعة القضائية ودورها في التصدي للإحتيال وممارسات المحاسبة الإبداعية وبما يعزز مصداقية القوائم المالية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

- ما هو أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية ؟

ويقسم السؤال الرئيس السابق للأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك الوعي والإدراك الكافي لأثر الاحتيال على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة ؟
- هل هناك الوعي والإدراك الكافي لأثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة ؟
- هل هناك الوعي والإدراك الكافي لأثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة ؟

٣- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي:

- تحديد أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية.

ويقسم الهدف الرئيس السابق للأهداف الفرعية التالية:

- قياس الوعي والإدراك الكافي لأثر الاحتيال على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة.
- قياس الوعي والإدراك الكافي لأثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة.

- قياس الوعي والإدراك الكافي لأثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة.

٤- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المشكلة التي تتناولها الدراسة والتي تتمثل في دراسة أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية، ومن ثم تستمد الدراسة أهميتها العلمية والعملية مما يلي:

- **الأهمية العلمية للدراسة** تتناول الدراسة متغيراً من المتغيرات الحديثة في مجال المراجعة وهو المراجعة القضائية، لذا استوجب الأمر ضرورة القيام بدراسة علاقته بمتغيرات أخرى (الاحتيال والمحاسبة الإبداعية). ولم يسبق القيام بدراسة أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية - في ضوء علم الباحث.
- **الأهمية العملية للدراسة** من المتوقع أن تقدم الدراسة الحالية لمتخذي القرار في الشركات المصرية والجهات المعنية بمهنة المراجعة نتائج عملية وواقعية حول دور المراجعة القضائية في مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية، وبما يساعد على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز دور المراجعة القضائية في البيئة المصرية.

٥- حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على دراسة وتحليل العلاقة بين المراجعة القضائية والاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية، وأن قابلية نتائج الدراسة للتعميم مشروطة بضوابط منهجيته المستخدمة في اختبار فروضه، وخاصة ضوابط اختيار عينة الدراسة.

٦- منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافها من خلال جمع وتوصيف وتحليل دقيق لأثر المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية، ويعتمد هذا المنهج على أسلوبين هما:

- **الدراسة المكتبية:** بغرض الحصول على البيانات الثانوية من أجل تكوين الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والعلاقة فيما بينهما، وكذلك لتدعيم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة الميدانية، ومن بين مصادر الحصول على البيانات الثانوية اللازمة للدراسة: البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، الرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

- **الدراسة الميدانية:** حيث تم الاعتماد على استقصاء آراء عينة من المراجعين الخارجيين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية للحصول على البيانات الأولية اللازمة لمعرفة أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية، وسيتم استيفاء هذه القوائم من خلال المقابلة الشخصية.

٧- فروض الدراسة

H₁: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول أثر الاحتيال على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة.

H₂: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول أثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة.

H₃: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول أثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة.

٨- خطة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم تقسيمها إلى:

- المبحث الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بهدف الدراسة.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.
- المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.
- المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.
- مراجع الدراسة.

المبحث الأول

الدراسات السابقة المرتبطة بهدف الدراسة

يقدم الباحث في هذا المبحث عرضاً للدراسات السابقة المرتبطة بهدف الدراسة، ممثلة في الدراسات السابقة المرتبطة بالمراجعة القضائية، الدراسات السابقة المرتبطة بمصادقية القوائم المالية، وأخيراً الدراسات السابقة المرتبطة بالعلاقة بين المراجعة القضائية ومصادقية القوائم المالية، وأخيراً التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية وذلك على النحو التالي:

١/١ - الدراسات السابقة المرتبطة بالمراجعة القضائية

ركزت دراسة (2014) Eyisi & Ezuwore في دراسة العلاقة بين المراجعة القضائية وحوكمة الشركات، وتوصلت إلى وجود علاقة فعالة بين المراجعة القضائية وحوكمة الشركات، وذلك للدور الفعال للمراجعة القضائية في الكشف عن حالات الاحتيال المالي وتحسين مساءلة الإدارة وتحسين نظام التقارير المالية وتوفير ضمانات إضافية للجان المراجعة وتعزيز استقلالية مراجعي الحسابات، وبالتالي لها دور في مساعدة وحماية الشركات من الانهيار وإفلاس المستثمرين وبالتالي التأثير على نمو الشركات وتحقيق الأهداف العامة لها.

وركزت دراسة (2015) Knežević في التفريق بين تعريف المراجعة القضائية والمراجعة الخارجية، حيث أوضحت الدراسة إلى أن محور عمل المراجعة القضائية هو الوقاية والتحقيق وكشف الإحتيال وهي مراجعة تفرضها اللوائح المهنية فقط، في حين أن المراجعة الخارجية هي مراجعة الزامية يفرضها القانون والتشريعات وتهدف لإبداء الرأي في صدق وصحة ودقة البيانات المالية، ومحدودة ومقيدة بالمعايير المهنية التي لا تتجاوزها.

وتناولت دراسة ضيف (٢٠١٦) تحليل دور المراجعة القضائية في الحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية للشركات السعودية، وقد كانت أهم النتائج إمكانية الاعتماد على مدخل المراجعة القضائية للحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية للشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية، ويتحقق ذلك من خلال وجود أهمية لإنشاء وحدة للمراجعة القضائية تابعة لديوان المراقبة العامة للحد من التلاعب في بيئة الأعمال الرقمية للشركات العاملة في المملكة العربية السعودية، وتقديم الدعم للجهات الأمنية والقضائية فيما يتعلق بمنازعات التلاعب في البيئة السعودية، وضرورة تشكيل فريق عمل وحدة المراجعة القضائية من المتخصصين في مجال المحاسبة المالية والمراجعة وتقنية المعلومات وحوكمة الشركات، وإصدار دليل حوكمة تقنية المعلومات ودليل فحص المعلومات الرقمية، وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم خدمات المراجعة القضائية في بيئة الأعمال السعودية وتطوير مهارات وقدرات المراجعين الداخليين بفحص بيئة المعلومات الرقمية وتقييم المخاطر المحيطة بها.

وركزت دراسة زين ودياب وعبدالغفار (٢٠١٨) على دور المراجعة القضائية في الحد من فجوة التوقعات في بيئة المراجعة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن فجوة التوقعات يشترك في وجودها أكثر من طرف كالمراجعين وما يفرض على المراجعة من قيود، ومستخدمي القوائم المالية ومدى معقولية توقعاتهم وتقرير المراجعة الذي يمثل حلقة الوصل بين طرفي الفجوة الأساسيين، وبالتالي ظهرت الحاجة للمراجعة القضائية كخدمة مهنية مستحدثة تمثل امتداد للخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة، فهي مكمل للمراجعة الخارجية وتتلافى أوجه القصور بها، وأوصت الدراسة بضرورة وضع المراجعة القضائية ضمن المقررات الدراسية لكليات التجارة المصرية.

وتناولت دراسة فودة والعجمي وأبو زيد (٢٠١٩) كيفية استخدام المراجعة القضائية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، وذلك من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على عينة بلغت ١٥٧ مفردة، وقد كانت أهم النتائج هي وجود زيادة وتفاشي في ظاهرة التهرب الضريبي، وأن الأساليب التقليدية التي يتم اتباعها أثناء الفحص والمراجعة غير ذات جدوى للحد من تلك الظاهرة، ووجود قصور في تأهيل وتدريب الكوادر العاملة بالبيئة الضريبية، وأن أساليب المراجعة القضائية قادرة على التصدي لتلك الظاهرة والحد منها، وأوصت بضرورة انشاء تنظيم مهني مستقل للمراجعة القضائية وإدراجها ضمن المناهج الجامعية.

وهدف دراسة Akpan & Akpan (2021) إلى تحديد مهارات المراجعة القضائية المطلوبة في تقارير المراجعة الحديثة وأثر ذلك على الإنتاجية التنظيمية للمنظمات وقد توصلت الدراسة لوجود أهمية وجود مهارة استخراج البيانات وتقنيات المراجعة باستخدام الكمبيوتر حيث تنتبأ بشكل كبير بالإنتاجية التنظيمية، وأن مهارات المراجعة القضائية لها أهمية قصوى للمنظمات حيث لها القدرة على تصحيح المخالفات في تقارير المراجعة المعاصرة، وقد أوصت الدراسة بضرورة سعي مالكي ومديري المنظمات أن يكون المراجعين يتمتعون بمهارة استخراج البيانات للحصول على تقرير مراجعة فعال يؤدي لتحقيق الإنتاجية المثلى للمنظمة.

واستهدفت دراسة شاهين (٢٠٢٢) أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال بالبيئة المصرية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة من المتخصصين والأكاديميين، وقد كانت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي والحد من الفساد والاحتيال المالي، وأن أساليب المراجعة القضائية والمهارات الواجب توافرها في المراجعين القضائيين تؤثر معنوياً للحد من الفساد والاحتيال المالي، وأن المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل آليات المراجعة القضائية ذات تأثير غير معنوي للحد من الفساد والاحتيال بالبيئة المصرية، وقد أوصت الدراسة بالعمل على إصدار تشريع مهني ينظم عمل المراجعة القضائية ويبين المهارات والشروط الواجب توافرها في المراجعين القضائيين، وانشاء جمعية مهنية مستقلة تسمى جمعية المراجعين القضائيين لتكون مسؤولة عن الوفاء بكافة متطلبات المهنة.

وهدف دراسة زيدان والسيدي ومحمد (٢٠٢٣) إلى وضع إطار مقترح لقياس تأثير المراجعة القضائية على جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات وذلك من خلال تصميم قائمة استقصاء تم توزيعها على عينة من

الأكاديميين ومراقبي الحسابات، وقد توصلت الدراسة إلى أن المتطلبات الأساسية التي يلزم توافرها في المراجع القضائي وأساليب المراجعة القضائية تؤثر بشكل ايجابي على جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات لأنها تؤدي لزيادة كفاءة ومهارة مراقبي الحسابات وتمده بالأساليب العلمية الحديثة وتساعد على اكتشاف الغش في القوائم المالية التي يتم مراجعتها، وقد أوصت الدراسة برفع مستوى مراقبي الحسابات بما يؤهلهم للكشف عن حالات الغش والاحتيال واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للحد من ذلك من خلال الاستعانة بالخبراء المتخصصين والاستعانة بالأساليب التكنولوجية والرقمية الحديثة في عملهم.

وتناولت دراسة الأشقر وعمر (٢٠٢٣) العلاقة بين آليات المراجعة القضائية وإدارة الأرباح وأثر ذلك على كفاءة عملية الفحص الضريبي، وذلك من خلال قائمة استقصاء موجهة لعدد من المهنيين والمتخصصين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين آليات المراجعة القضائية وإدارة الأرباح، ووجود علاقة تأثيرية بين ممارسات إدارة الأرباح وكفاءة الفحص الضريبي، ووجود علاقة بين ارتباط تأثيرية بين قدرات آليات المراجعة القضائية للحد من ممارسات إدارة الأرباح وانعكاس ذلك على كفاءة الفحص الضريبي، وقد أوصت الدراسة بالعمل على تدعيم آليات المراجعة القضائية من خلال اهتمام الجهات المعنية عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة.

وركزت دراسة (Uniamikogbo et al. (2023 في معرفة تأثير المراجعة القضائية على كشف الاحتيال وكيفية مواجهته بالقطاع المصرفي النيجيري اعتماداً على البيانات التي تم جمعها من التقرير السنوي لشركات تأمين الودائع النيجيرية خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦، وقد كشفت النتائج أن المراجعة القضائية لها تأثير سلبي على عدد حالات الاحتيال وعدد الموظفين المتورطين في الاحتيال المصرفي ومبلغ الخسائر الفعلية للبنوك المترتبة على الاحتيال، وقد أوصت الدراسة بأن تقوم البنوك بتكثيف تطبيق المراجعة القضائية وذلك لمكافحة الاحتيال والتزوير، وضرورة تركيز المراجعة القضائية على اكتشاف حالات الاحتيال وضرورة مشاركة الموظفين في منع الاحتيال في القطاع المصرفي النيجيري.

٢/١ - الدراسات السابقة المرتبطة بمصادقية القوائم المالية

ركزت دراسة (Saleh et al. (2019 دوافع تطبيق المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية القوائم المالية في الفنادق الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن دوافع ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية تتمثل في زيادة الأرباح وتحسين الوضع المالي ومحاولة تخفيف العبء الضريبي، وأن الممارسات المحاسبية الإبداعية لا تؤثر على مصداقية البيانات المالية لأن إدارة الفنادق تمارس الحق القانوني والإداري في المحاسبة الإبداعية أي يتم التحقق من صحة البيانات المالية للفنادق من قبل المراجعين وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة الوعي العلمي والفكري للممارسات المحاسبية الإبداعية للمستثمرين ورجال الأعمال، من خلال عقد الندوات في النقابات العمالية وجمعيات المحاسبة بهدف رفع الوعي لدى المستثمرين وإدارات الفنادق حول هذه الممارسات، وتشديد الإجراءات على مراجعة البيانات المالية التي يمكن أن تحوي على هذه المؤشرات.

كما ركزت دراسة الجمهوري (٢٠٢٠) على تفعيل دور المراجع الخارجي في اكتشاف الرشاي لدعم مصداقية القوائم المالية في ضوء الواقع المهني بجمهورية مصر العربية، وخلصت إلى أن استخدام المراجع اشارات خطر المراجعة Red Flags لمراجعة نظم الرقابة الداخلية واستخدام الإجراءات التحليلية للمراجعة يفيد في الاستدلال على مخاطر وجود رشاي محتملة بشركة عميل المراجعة، وأن هناك علاقة طردية بين التكامل ما بين اجراءات المحاسبة القضائية وبين اجراءات المراجع الخارجي وبين اكتشاف مخاطر وجود رشاي بشركة العميل، وأوصت الدراسة بضرورة ادراج موضوعات دراسية جديدة ضمن مناهج المحاسبة لمواكبة التغيرات في البيئة العالمية للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في الكشف والحد من الفساد المالي، وضرورة وجود قوانين تحمي المبلغ عن الرشوة والفساد لتشجيعهم على أداء دور فاعل في مواجهة اهدار المال العام.

وتناولت دراسة ابوالعينين (٢٠٢٠) التعرف على أهم أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في القوائم المالية والحسابات الختامية بما يؤثر على مصداقية هذه القوائم والحسابات، كالأساليب التي تتبعها للتلاعب في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية، ومن امثلة ذلك: العمل على زيادة حجم الأرباح الوهمية أو المساعدة في تكوين احتياطي قانوني سري والمساعدة في عمليات التهرب الضريبي بتخفيض الأرباح المعلنة وبالتالي يظهر دور المراجع الخارجي للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب بالقوائم المالية، وكانت أهم توصيات الدراسة القيام بتفعيل دور الرقابة الداخلية وعدم تبعيتها للإدارة العليا في المنشآت المصرية، وتفعيل آليات الحوكمة لتشكيل لجان رقابة فعالة تتولى الإشراف على الرقابة الداخلية.

وهدف دراسة (Aletaiwi 2022) إلى معرفة أثر الممارسات المحاسبية الإبداعية على مصداقية التقارير المالية للبنوك التجارية، والتعرف على الدور المعتدل للجنة المراجعة على مصداقية التقارير المالية للبنوك التجارية، وظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير لممارسات المحاسبة الإبداعية في كلاً من (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي) على مصداقية التقارير المالية، ووجود أثر معدل للجنة المراجعة في العلاقة بين الممارسات المحاسبية الإبداعية ومصداقية التقارير المالية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة قيام إدارة البنوك اتباع سياسات صارمة لإكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي، ووضع القوانين الرادعة للذين يمارسون هذه الممارسات.

وتناولت دراسة البشير وجمال (٢٠٢٢) أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية من خلال توزيع استمارة استقصاء على عدد ٨٠ مفردة من الاكاديميين والمهنيين والموظفين بالجزائر، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات وبين جودة القوائم المالية، وأن قوة حوكمة الشركات تؤدي لتحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية، وأن من مبادئ حوكمة الشركات مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية إلى اتخاذ قرارات سليمة، وأوصت بالعمل على مواكبة

التطورات الخاصة ببيئة الأعمال ضمن مناهج التعليم الجامعي الجزائري والاعتراف بالتطورات الحديثة في حوكمة الشركات.

وهدف دراسة Hadi et al.(2023) معرفة تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات (المنفعة المدركة، بساطة الاستخدام، النية السلوكية للاستخدام) على إعداد تقارير مالية فعالة لشركات النفط العراقي، ودراسة التأثير المعتدل لمخاطر المراجعة، وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يحسن من الموثوقية والشفافية للتقارير المالية، وأن المنفعة المدركة وبساطة الاستخدام والنية السلوكية للاستخدام ترتبط بشكل ايجابي مع التقارير المالية، وأن مخاطر المراجعة تؤثر بشكل معتدل على المنفعة المدركة وبساطة الاستخدام وإعداد التقارير المالية، وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن المؤسسات من اتخاذ قرارات أفضل من خلال تقديم المعلومات في الوقت المناسب وبالتالي تحسين الموثوقية والدقة والشفافية، وأن مخاطر المراجعة قد تشكل عقبات أمام استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات ضمن اجراءات إعداد التقارير المالية.

وركزت دراسة عامر والجارحي(٢٠٢٣) على دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق مصداقية وعدالة القوائم المالية بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود تأثير جوهري لكلاً من: خبرة أعضاء لجنة المراجعة، دعم لجنة المراجعة لاستقلالية المراجع الخارجي، فحص نظام الرقابة الداخلية، فحص التقارير المالية للشركة، نسبة الرافعة المالية والسمعة المهنية للمراجع الخارجي على المتغير التابع المتمثل في مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالشركة.

وهدف دراسة Aleyashi et al.(2024) إلى معرفة العلاقة بين مسؤولية المراجع الخارجي وتعزيز مصداقية القوائم المالية بما يساهم في تقليص فجوة التوقعات بين مستخدمي البيانات المالية بالتطبيق على أحد المصارف العراقية، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجع الخارجي يساهم في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، من خلال إبداء الرأي الفني المحايد حول البيانات المالية المقدمة إليه، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الدور الرئيسي للمراجع الخارجي وذلك لدوره الرقابي الكبير في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البيئة العراقية وتعزيز تطبيق المعايير الدولية في إعداد وعرض البيانات المالية وإكسابها المصداقية والموثوقية.

٣/١- الدراسات السابقة المرتبطة بالعلاقة بين المراجعة القضائية ومصداقية القوائم المالية

تناولت دراسة Gbegi et al.(2018) تقييم كيفية تعزيز ثقة الجمهور في تقرير المراجعة من خلال استخدام المراجعة القضائية على عينة بلغت ١٣٢ موظف بشركات الاوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الممارسة الحالية للمراجعة القانونية لم تكن قادرة في الحفاظ على ثقة الجمهور في تقرير المراجعة، وأن ثقة الجمهور آخذة في الانخفاض بعد الانهيار المفاجئ للشركات، وأن المراجعة القانونية مقيدة باللوائح والمعايير ولا تلبى احتياجات المعلومات الديناميكية للجمهور، ومن ناحية أخرى فإن الجمهور يفضل المراجعة القضائية على الرغم من أنها غير إلزامية وذلك لأنها تتسم بالمرونة ولا تقتصر على المعايير واللوائح وبالتالي فإن تأثيرها ايجابي على ثقة الجمهور.

وركزت دراسة (Saifullah & Abbas (2020) على التعرف على أهمية المراجعة القضائية في اكتشاف ومنع ممارسات الاحتيال المالي وتعزيز كفاءة الجهات المملوكة للدولة، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية ومكافحة الاحتيال المالي وجودة الرقابة الداخلية ومصادقية التقارير المالية لها دور ايجابي في تعزيز فعالية المراجعة القضائية، وبالتالي زيادة أداء الكيانات المملوكة للقطاع العام من خلال السيطرة على الفساد والاحتيال.

وهدف دراسة Mishra et al.(2021) إلى معرفة دور المراجعة القضائية في السيطرة على الاحتيال في البيانات المالية للشركات الهندية، وتوصلت إلى أنه بعد حدوث العديد من حالات الاحتيال بالهند، تم تعديل قانون الشركات الهندية المدرجة لإلزامها بأن تشهد كتابياً بأن بياناتها خالية من التحريف والاختفاء، وأن دور المراجعة القضائية قد زاد بشكل كبير في السيطرة على الاحتيال في البيانات المالية في الشركات وهو ما جعل البنك الاحتياطي الهندي يلزم البنوك بضرورة الاستفادة من خدمات المراجعة القضائية في كل حسابات القروض المصرفية وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أي حدث للاحتيال المالي.

وركزت دراسة محمد وسند (٢٠٢٢) على معرفة دور أساليب المراجعة القضائية في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب المراجعة القضائية وملاءمة التقارير المالية المنشورة، ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب المراجعة القضائية وموثوقية التقارير المالية المنشورة، وقد أوصت الدراسة بأهمية قيام شركات التأمين السودانية بالتحري عن الأنشطة غير القانونية للوصول إلى المعلومات المحاسبية التي تتمتع بالمصادقية، وضرورة الفحص لتحديد المخاطر للوصول لمعلومات محاسبية خالية من الأخطاء.

وهدف دراسة Abu et al.(2022) على معرفة تأثير المراجعة القضائية على انخفاض الممارسات المالية الاحتيالية لشركات السلع الاستهلاكية النيجيرية، وذلك من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على عينة بلغت ٦٠ مفردة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الحد من الممارسات المالية الاحتيالية من قبل شركات السلع الاستهلاكية يتأثر بشكل ايجابي وكبير بكفاءة وخبرة المراجع القضائي، حيث أثرت في انخفاض الممارسات غير المشروعة، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارات شركات المنتجات الاستهلاكية بتعيين مراجع قضائي لمراجعة تقارير البيانات المالية.

وركزت دراسة Serag & Eissa (2022) على وضع إطار مقترح للمراجعة القضائية لإدارة مخاطر الاحتيال في البيانات المالية وذلك لدعم قرار المراجع الخارجى بالاعتماد على عمل المراجع الداخلى في الشركات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإطار المقترح للدمج بين أساليب المراجعة القضائية مع إدارة مخاطر المراجعة الداخلية يزيد من كفاءة عمل المراجع الخارجى ويجعله يعتمد على عمل المراجع الداخلى، ويتكون الإطار المقترح من: تقنيات المراجعة القضائية المستخدمة لكشف الاحتيال في الاوراق كتقنية استخراج البيانات ومراجعة الحاسب وتقنية مراجعة النقاط الحرجة والمراقبة المستمرة وتحليل مصدر استخدام الأموال والعصف الذهني ثم تحليل دور المراجع الداخلى في إدارة مخاطر الاحتيال في البيانات المالية.

كما ركزت دراسة (Polo et al., 2023) على معرفة تأثير تطبيق المراجعة القضائية على إدارة المحاسبة الإدارية لشركات السيارات وتحليل المخاطر المحتملة التي تؤثر على استدامة المنظمة، ودور المراجع في ضمان المعلومات المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود ممارسات احتيالية بشركات السيارات، وأن المراجعة القضائية أداة حيوية يمكن أن تستخدمها للكشف عن الاحتيال وتقليل المخاطر المالية.

١/٤ - التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

- ركزت الدراسات السابقة على مزايا المراجعة القضائية والتي تتمثل في الكشف عن حالات الاحتيال المالي وتقليل المخاطر المالية وتحسين مساءلة الإدارة وتحسين نظام التقارير المالية وتوفير ضمانات إضافية للجان المراجعة وتعزيز استقلالية مراجعي الحسابات ودورها في الحد من التلاعب ببيئة الأعمال الرقمية والحد من فجوة التوقعات في بيئة المراجعة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي وممارسات إدارة الأرباح وتعزيز كفاءة الجهات المملوكة للدولة (Polo et al., 2023); شاهين، ٢٠٢٢؛ ضيف، ٢٠١٦؛ زين ودياب وعبد الغفار، ٢٠١٨؛ فودة والعجمي وأبوزيد، ٢٠١٩؛ الأشقر وعمر، ٢٠٢٣؛ Eyisi & Ezuwore, 2014; Saifullah & Abbas, 2020; Uniamikogbo et al., 2023).
- تركيز عدد من الدراسات السابقة على محور عمل المراجعة القضائية المتمثل في الوقاية والتحقيق وكشف الإحتيال فهي مراجعة تفرضها اللوائح المهنية (Knežević, 2015) في حين ركزت دراسات أخرى على أهمية تمتع المراجع القضائي بالعديد من المهارات كاستخراج البيانات وتقنيات المراجعة باستخدام الحاسب (Akpan & Akpan, 2021).
- تركيز الدراسات السابقة التي تناولت مصداقية القوائم المالية على الممارسات التي تؤثر على تلك المصداقية وكان من أهمها: ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية وممارسات الرشاوي بالشركات والتي يكون الهدف منها تحقيق منافع شخصية أو تخفيف العبء الضريبي أو زيادة الأرباح الوهمية أو تكوين احتياطات قانونية سرية (البشير وجمال، ٢٠٢٢؛ الجمهوري، ٢٠٢٠؛ ابوالعينين، ٢٠٢٠؛ Saleh, 2019; Aletaiwi, 2022)، وأوصت هذه الدراسات بمجموعة من الحلول لمواجهة تلك الممارسات التي تؤثر على مصداقية القوائم المالية: كالعامل على رفع الوعي بممارسات المحاسبة الإبداعية وتشديد الإجراءات على البيانات المالية التي يمكن أن تحوى على ذلك، ووضع القوانين الرادعة للذين يتبعون تلك الممارسات وتفعيل دور آليات الحوكمة (لجان المراجعة والمراجعة الخارجية...) بما يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية واستخدام تكنولوجيا المعلومات عند إعداد التقارير المالية لزيادة الموثوقية والمصداقية عليها.
- ساعدت الدراسات السابقة الباحث في تحديد الفجوة البحثية، واختلاف دراسته عن الدراسات السابقة، وتحديد محاور الدراسة، وتكوين الإطار النظري لها، وكيفية قياس متغيرات الدراسة، وكيفية تحليل البيانات، والتعليق على النتائج.
- تمثلت الفجوة البحثية في عدم وجود دراسات سابقة تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية (المراجعة القضائية، الاحتيال، والمحاسبة الإبداعية) معاً بالتطبيق على البيئة المصرية بشكل مباشر، حيث تناولت أغلب هذه الدراسات المراجعة القضائية وربطها بـ كلاً من: (تقرير

المراجعة، البيانات المالية، جودة التقارير المالية، الممارسات المالية الاحتياطية)، في حين تتناول الدراسة الحالية أثر تفعيل المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية، وذلك بهدف استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات التي تعزز دور المراجعة القضائية ومصادقية القوائم المالية.

المبحث الثاني الإطار النظري للدراسة

١/٢ - الاحتيال ومصادقية القوائم المالية

تحدد معايير المحاسبة الدولية (IAS) أساس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان قابلية المقارنة مع القوائم المالية للشركات في الفترات السابقة ومع القوائم المالية للكيانات الأخرى، وهي تحدد المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية والمبادئ التوجيهية والحد الأدنى الواجب من هذه المتطلبات، وتتكون القوائم المالية من بيان المركز المالي في نهاية الفترة، قائمة الدخل الشامل للفترة، قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة، وقائمة التدفقات النقدية للفترة، وملاحظات تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى، وقائمة المركز المالي في بداية أول الفترة مقارنة عندما تقوم بتطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي أو إجراء إعادة بيان بأثر رجعي للبنود في قوائمها المالية أو عندما تقوم بإعادة تصنيف البنود في قوائمها المالية. وعند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، ويجب أن تكون المعلومات المعروضة كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء المادية، فالاحتيال في القوائم المالية يعتمد على النشر المتعمد لمعلومات كاذبة في أي جزء من القوائم المالية والتي يكون الهدف منها تضليل الأطراف الأخرى كالمستثمرين والمالكين بربحية أو استمرارية المنشأة وتسقيط الإدارة من الاحتيال بطريقة غير مباشرة لتضخيم قيمة الشركة أو الحصول على تمويل نيابة عن الشركة (Emmanuel et al., 2018)

تعرض القوائم المالية التوقعات المالية الحقيقية للشركة والتي من خلالها يقوم المساهمين والمستثمرين المحتملين لاتخاذ قرارات مستتيرة، فالقوائم المالية عبارة عن تقارير دورية عن الوضع الحالي للشركة والتي تقدم نظرة ثاقبة لأصحاب المصلحة حول عمليات الشركة والتدفق النقدي والأداء العام لها، ومع ذلك قد ينخرط بعض المديرين في ممارسات احتيالية للتلاعب بالقوائم المالية لجذب أموال المستثمرين، فالاحتيال في القوائم المالية عبارة عن إغفال أو تحريف متعمد للوضع الحالي للشركة لتضليل أصحاب المصلحة والتأثير على النتائج التعاقدية في الأسواق المالية (Putri & Asmara, 2023). ويلاحظ أن مرتكبي عمليات الاحتيال في البيانات المالية أفراد بالإدارة العليا ممن يتمتعون بالسمعة والنزاهة العالية ويمتلكون القدرات اللازمة لارتكاب عمليات الاحتيال من خلال تجاوز الضوابط والتواطؤ مع موظفين آخرين. وأفاد (٢٠٠٤) Okafor بأن الاحتيال مصطلح عام يشمل جميع الوسائل المتنوعة التي يمكن أن يبتكرها الأفراد وذلك للحصول على ميزة أو منفعة على حساب آخر، أي أنه يتم الإضرار بالطرف الآخر.

والاحتيال المحاسبي هو عملية تزوير متعمد للسجلات المحاسبية من أجل تعزيز صافي الربح أو أرقام المبيعات، أو لعكس الخسارة أو للتأكد من أنهم يلبون توقعات المساهمين أو الجمهور، والاحتيال المحاسبي فعل غير قانوني ويخضع الشركة والمديرين التنفيذيين للدعوى القضائية (Arokiasamy and Cristal, 2009). وقد يتم تعريفه بأنه الاحتيال المتعلق بالبيانات المالية والذي يشمل تحريف في الإفصاح عن

البيانات المالية والذي يتم عن عمد لخداع المستخدمين (Elder et al., 2010)، وهناك أنواع مختلفة من الاحتيال تصنف حسب أساس ارتكاب الجرائم كالاختلاس والقمع والسرقة الصريحة والتلاعب الاحتياليات والإقراض غير المصرح به والتزوير والدفع الوهمي والحسابات الوهمية والتلاعب بالقسائم والفواتير الزائدة وتضخيم البيانات الإحصائية والتلاعب بحسابات الأستاذ والعقود الوهمية والاحتيال الحاسوبي وإساءة استخدام الحسابات المعلقة وغير ذلك (Adeniji, 2004). في حين أشار (Kumai, 2019) إلى أنه يمكن سرد الأنواع المختلفة من الاحتيال بالشركات كالآتي: الاحتيال ذوي الباقات البيضاء، أخطاء مالية من قبل الإدارة العليا، الاحتيال المتعلق بالاستثمارات، الرشوة والعمولات التجارية، الاحتيال في المعاملات المصرفية، الاحتيال في التحويلات المالية الإلكترونية، الاحتيال المتعلق ببطاقات الائتمان، الاحتيال المتعلق بأجهزة الكمبيوتر، والاحتيال الذي يتم عبر الأنترنت، ويلاحظ مما سبق أن هذه الأنواع من الاحتيال تبدو من المستحيل على المراجع غير الخبير أن يكتشفها، فهي تحتاج إلى أشخاص خبراء ويمتلكون المعرفة المهنية بهذه الموضوعات.

ويرى (Utami, 2023) أن هناك نوعان من الاحتيال: (١) الاحتيال عند إعداد التقارير المالية من خلال التلاعب أو تزوير أو تغيير في السجلات المحاسبية أو المستندات المؤيدة والقوائم المالية التي تم إعدادها من خلال الإظهار أو الحذف المتعمد للإحداث أو المعاملات والمعلومات المهمة والبيانات المالية المهمة عن عمد وتطبيق مبادئ محاسبية غير صحيحة، (٢) اختلاس الأصول والذي يشير إلى سرقة أصول المنظمة. وقد تم تفسيره من خلال نظرية مثلث الاحتيال (Albrecht, 2014) والتي تشير إلى أن سبب انتهاك الثقة ثلاث عناصر هم: الضغط والفرصة والتبرير، فالاحتيال في البيانات المالية يكون نتيجة شعور الإدارة العليا بضغوط لتلبية توقعات المحللين ووجود بعض التراخي في الأنظمة والمعايير المحاسبية ويمكنها تبرير ذلك السلوك كوسيلة لمساعدة الشركة على البقاء والقدرة على المنافسة في سوق الأوراق المالية، فإنها في النهاية تميل إلى ارتكاب الاحتيال في البيانات المالية.

وهناك طريقتان رئيسيتان للكشف عن الاحتيال هما: الاكتشاف بالصدفة، أو إجراء بحث استباقي والتحديد الأولي من الأعراض، وتقع مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال على عاتق المكلفين بالحوكمة وإدارة المنشأة، أما مراجع الحسابات فالمسؤولية الأساسية له هي التحقق مما إذا كانت البيانات المالية تظهر رؤية حقيقية وعادلة لحالة العمل، ومسؤوليته الثانوية هي منع واكتشاف الأخطاء والاحتيال (Wilks & Zimbelman, 2004). أن الهدف من مراجعة البيانات المالية هو التأكد من خلوها من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال، ومع تزايد شعبية المراجعة القضائية والطلب على خدماتها المتعلقة بمنع الاحتيال والكشف عنه والتحقيق فيه، ربما قد حان الوقت للتحويل من المراجعة التقليدية إلى المراجعة القضائية لإستعادة الثقة في عملية إعداد التقارير المالية وللد من التقارير المالية الاحتيالية (Awolowo, 2019).

ويستنتج الباحث مما سبق أن أهم القوائم المالية تتمثل في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة، قائمة الدخل الشامل للفترة، قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة، وقائمة التدفقات النقدية للفترة، ويجب أن تكون المعلومات المعروضة بالقوائم المالية كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء المادية، وقد تتعرض القوائم المالية

للاحتيال من خلال النشر المتعمد لمعلومات كاذبة في أي جزء من القوائم المالية والتي يكون الهدف منها تضليل الأطراف الأخرى كالمستثمرين والمالكين بربحية أو استمرارية المنشأة وتضخيم قيمة الشركة أو الحصول على تمويل نيابة عن الشركة، ويتم كشف الاحتيال بالصدفة، أو إجراء بحث استباقي والتحديد الأولي من الأعراض، وتقع مسؤولية ذلك على المكلفين بإدارة المنشأة، أما مراجع الحسابات فالمسؤولية الأساسية له هي التحقق مما إذا كانت البيانات المالية تظهر رؤية حقيقية وعادلة لحالة العمل، وللمراجعة القضائية دور هام في منع واكتشاف الأخطاء والاحتيال، فهي قادرة على إستعادة الثقة في عملية إعداد التقارير المالية والحد من التقارير المالية الاحتيالية.

٢/٢ - أساليب المحاسبة الإبداعية ومصادقية القوائم المالية

يمكن فهم ظاهرة المحاسبة الإبداعية على أنها تغيير للواقع الاقتصادي للكيان من خلال استخدام التقنيات والخيارات وعدم وجود قيود تسمح بها القواعد القانونية، فهي أداة تسمح للمدير بدعم صورة الشركة وفي نفس الوقت تدعم المصلحة الشخصية له، من خلال استخدام تقنياتها بطريقة غير مقبولة في إعداد القوائم المالية لتلبية احتياجات الإدارة فيما يتعلق بأداء الشركة، وبالتالي يترتب على ذلك تضليل القوائم المالية والتأثير في مصداقيتها (Balacia, 2008). فالمحاسبة الإبداعية هي عملية يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام الواردة بحسابات الشركة، للتأثير في الأرقام بما يخدم الإدارة، ويترتب على تطبيقها عدم الالتزام بالاعتبارات الأخلاقية وآثارها السلبية على المنشأة والتي تجعلها لا تتمكن من البقاء طويلاً لتحقيق أهدافها وأهداف أصحاب المصلحة (Ogbonna, 2010). وبالتالي يجب التأكد من إعداد القوائم المالية من خلال المعايير الأخلاقية وأن تكون هذه القوائم دقيقة ومفهومة وشاملة (Ogbonna and Appah, 2012) فالمساهمين بحاجة إلى القوائم المالية لاتخاذ القرار بشأن الاستثمار ومعرفة الجانب المالي للمنظمة، وبالتالي يجب أن تكون هذه القوائم والتقارير موثوقة ويمكن للمستخدمين والمساهمين أن يفهموها (Nzotta, 2008)، فالهدف الأساسي للتقارير والقوائم المالية هو توصيل البيانات الاقتصادية حول موارد وأداء المنشأة المعدة بالتقارير بشكل مفيد لأولئك الذين لديهم حقوق معقولة في الحصول على هذه المعلومات (Alexander and Britton, 2000).

وتتعدد أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، فمن أساليبها على العناصر الموجودة بقائمة الدخل: تسجيل الإيرادات بسرعة رغم أن عملية البيع لا تزال موضع شك، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات للأغراض المحاسبية نتيجة لعملية البيع قبل اتمامها على أرض الواقع (Schilit, 2002)، تسجيل إيرادات وهمية خلال الفترة المحاسبية الحالية بهدف تضخيم الإيرادات رغم أن هذه المعاملات لا ترتبط بمعاملات تشغيلية كإعادة تقييم بعض أرصدة الميزانية العمومية من أجل تسجيل إيرادات وهمية، زيادة أو نقصان قيمة التقديرات المالية خلال الفترة المحاسبية وتكوين بعض المخصصات بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية (Clikeman, 2003)، تحويل مصاريف الفترة الحالية إلى فترات سابقة كنقل مصاريف سنة سابقة عن طريق تخفيض المخصص أو العمل على نقل مصاريف الفترة السابقة إلى الفترة الحالية كرسمة بعض مصاريف التشغيل الخاصة بالسنة الحالية (Sen & Lnanga, 2000)، والعمل على تحويل إيرادات الفترة

الحالية إلى فترة لاحقة وذلك لتقليل أرباح الفترة الحالية وتحويلها إلى فترة لاحقة (Howard, 2002). أما أساليبها على قائمة التدفقات النقدية: التلاعب بأسعار صرف العملات لتحسين الوضع المالي والتشغيلي للوحدة الاقتصادية، تأجيل سداد الالتزامات للكشف عن التدفقات النقدية لتحسين صورة الوحدة الاقتصادية وعرضها بشكل أفضل، حذف بعض التدفقات النقدية كقروض ومصاريف البحث والتطوير، زيادة الأصول النقدية من خلال العمل على كشف التدفقات النقدية الداخلة وعدم إظهار التدفقات النقدية الخارجة الناشئة في قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية الحالية، والتلاعب بمعاملات التمويل الذاتي من خلال الأنشطة التشغيلية وأخفاء أنشطة التمويل الحقيقية عن طريق الحذف وعدم تسجيل بعض هذه الأنشطة (Ramanth, 2010). أما الممارسات المستخدمة في قائمة المركز المالي: تقييم عناصر الأصول غير الملموسة بأعلى من قيمتها الحقيقية كالعلامة التجارية (Robert, 2006)، عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد قيم الأصول في الميزانية، وتغيير أسلوب الإهلاك والتلاعب بنسب الإهلاك المتعارف عليها بهدف تخفيضها، إخفاء الديون المعدومة بهدف تقليل محصص الديون المشكوك في تحصيلها وارتكاب أخطاء متعمدة في تصنيف الذمم المدينة (Joel, 1985)، إدراج الاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية ضمن الاستثمارات الجارية أو قصيرة الأجل لزيادة رأس المال العامل، بالإضافة لتغيير طرق المحاسبة عنها بإستخدام طريقة حقوق الملكية بدلاً من طريقة التكلفة أو العكس، تتضمن تقارير الجرد المادي أصناف البضائع الراكدة والمتقادمة بطيئة الحركة بالإضافة إلى التلاعب في تقييم الأسعار دون مبرر سنوي (Oliver, et.al., 1989)، وإضافة أرباح العام السابق إلى العام الحالي بدلاً من معاملتها ضمن حساب الأرباح المحتجزة وذلك لزيادة وتحسين أرباح العام الحالي (Robert, 2006).

وتستخدم العديد من الأساليب للحد من تأثيرات ممارسات المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، كتقليل بدائل القياس المحاسبي من خلال تقليل البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة للمحاسبين، والحد من استخدام بعض السياسات المحاسبية، والعمل على تنمية الثقافة المحاسبية لدى كل من أصحاب المصلحة من خلال إعداد الدورات التدريبية والبرامج المتخصصة والندوات لتثقيفهم ورفع الوعي الثقافي في المجال المحاسبي وشرح الممارسات المحاسبية الإبداعية والتطورات في مجال المحاسبة والمراجعة، والعمل على فرض عقوبات صارمة على الشركات التي يثبت تورطها بإستخدام أساليب محاسبية إبداعية لتضليل مستخدمي القوائم المالية، والعمل على تفعيل الضوابط المهنية للمحاسبة والمراجعة من خلال تشديد العقوبات على الذين يثبت تطبيقهم لأساليب المحاسبة الإبداعية (Hussein et al., 2020).

ويستنتج الباحث مما سبق أن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأساليبها بطريقة غير مقبولة في إعداد القوائم المالية يترتب على ذلك جود تضليل في هذه القوائم وذلك لتلبية احتياجات الإدارة فيما يتعلق بأداء الشركة من خلال توصيل المعلومات الواردة بهذه القوائم حول موارد وأداء المنشأة المعدة بالتقارير بشكل غير مفيد لأصحاب المصلحة، وتتعدد أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية والتأثير في مصداقيتها كالاعتراف بالإيرادات للأغراض المحاسبية نتيجة لعملية البيع قبل اتمامها على أرض الواقع، وتكوين بعض المخصصات بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية، وتقييم عناصر الأصول غير الملموسة بأعلى من قيمتها

الحقيقية كالعلامة التجارية، وتوجد العديد من الأساليب يمكن أن يتم استخدامها للحد من ممارساتها وتأثيرها على مصداقية القوائم المالية كالحذ من استخدام بعض السياسات المحاسبية وشرح تلك الممارسات ورفع الوعي الثقافي في المجال المحاسبي لأصحاب المصلحة وفرض العقوبات على الشركات التي تستخدم تلك الأساليب للتأثير في مصداقية القوائم المالية.

٣/٢ - المراجعة القضائية ومواجهة الاحتيال والمحاسبة الإبداعية لتعزيز مصداقية القوائم المالية

تعتبر المراجعة القضائية أداة مناسبة للعصر الحالي حيث تضمن السلامة المالية للشركات من خلال المساعدة في منع وتنظيم ومعاينة عمليات الاحتيال المالي، فهي المجال المتخصص في المحاسبة الذي يحقق في حالات الاحتيال ويراجع المعلومات المالية المستخدمة في الإجراءات القانونية، فهي فحص منهجي ومستقل للحسابات والدفاتر والسجلات القانونية والوثائق بالمؤسسات للكشف عن الاحتيال أو احتمال حدوث أي احتيال، وتتضمن المراجعة القضائية قدر كبير من العمل الميداني، والتحدث مع أصحاب المصلحة لجمع المعلومات ومن ثم البحث عن الأدلة التي تؤيد ذلك، وتحديد هوية الجاني الذي يقف وراء عملية الاحتيال، وترتيب وجمع الأدلة حول الاحتيال والشخص المتهم بالاحتيال، ويتم استخدام الأدلة المجمعة والحقائق التي تمت مراجعتها في الإجراءات القانونية التي تساعد المحكمة في فرض العقوبة على مرتكبي الاحتيال الحقيقي (Sharma, 2021).

والمراجعة القضائية يتم استخدامها لإثبات حدوث الاحتيال أو الاختلاس وذلك للوصول إلى الحقيقة (Rahmayani et al., 2014)، فهي تركز على عملية الكشف عن الأدلة وتحليلها وتوصيلها (Enofe et al., 2015)، ويتم إجراء المراجعة القضائية على عدة مراحل **المرحلة الأولى**: التخطيط المسبق لجمع المعلومات والتحليل والاستنتاج، فهذه المعلومات هي الأساس لتحديد ما إذا كان سيتم إجراء مراجعة تحقيقية أم لا، وتحديد ما إذا كان هناك انحراف عن القوانين واللوائح وإساءة استخدام السلطة ووجود مؤشرات على الخسائر المالية، فتخطيط المراجعة هي عملية يقوم بها المراجع لتحديد الأهداف والنطاق وتخصيص الموارد وتطوير الفرضيات لتوجيه عملية التحقيق وتحديد الأساليب والإجراءات والتقنيات التي سيتم استخدامها وصياغة برنامج المراجعة وتنفيذ مهام تقييم المخاطر، فالخطر هنا يتمثل في احتمال فشل المراجع في الكشف عن وجود أو عدم وجود الاحتيال، وإذا لزم الأمر يمكن من خلال التخطيط استخدام الخبراء للمساعدة في المراجعة الاستقصائية. **المرحلة الثانية**: جمع واختبار وتحليل وتقييم الأدلة ذات الصلة والكافية، فتكون ذات صلة إذا كان الدليل يدعم الحجة ويعززها بشكل منطقي، ويكون الدليل يستوفي المتطلبات القانونية والتنظيمية ويمكن الاعتماد عليه، ويكفي أن يتم استخدام كمية الأدلة التي تم جمعها كأساس لإتخاذ القرارات، وبعد جمع الأدلة يتم إجراء التحليل والتقييم وذلك لدعم استنتاجات ونتائج المراجعة. **المرحلة الثالثة**: إعداد التقارير والإبلاغ عن نتائج المراجعة ويتضمن التقرير الكشف عن وقائع المخالفات وسير الأحداث وأسبابها وآثارها (Mamahit & Urumsah, 2018).

ويرى (Aiya et al., 2013) أن أداء مهمة المراجعة القضائية يتم من خلال مجموعة من الخطوات والجراءات التي يتم تنفيذها كما يلي: (١) مقابلة العميل للحصول على فهم للحقائق المتعلقة بالمهمة والقضايا

المطروحة، ٢) اجراء فحص التضارب بمجرد تحديد الأطراف المرتبطة وذات الصلة، ٣) تطوير خطة العمل بعد الاجتماع مع العميل وإجراء التحقيق الأولي وتحديد الأهداف المراد تحقيقها والمنهجية المتبعة لتحقيق هذه الأهداف، ٤) الحصول على الأدلة ذات الصلة من خلال تحديد مكان المستندات أو المعلومات الاقتصادية أو الأصول أو الأشخاص أو الدليل على وقوع الحدث، ٥) إجراء التحليلات لكي يتم حساب الأضرار الاقتصادية وتلخيص عدد المعاملات وإجراء تحليلات الحساسية والانحدار واستخدام الرسوم البيانية لشرح التحليلات، ٦) القيام بإعداد التقرير والذي يتضمن طبيعة المهمة ونطاق التحقيق والنهج المستخدم وقيود النطاق والنتائج والآراء والجداول الزمنية والرسومات اللازمة لدعم النتائج بشكل صحيح.

أوضح (٢٠١٣) Bashin and (2008) DiGabriele أنه لا بد من توافر مجموعة واسعة من المهارات والمعرفة في ممارسي المراجعة القضائية حتى يمكنهم صد الاحتيال والخداع المالي وأساليب المحاسبة الإبداعية، **كمهارة التحليل الاستنتاجي** أي القدرة على تحديد التناقضات المالية التي لا تتناسب مع النمط الطبيعي للمهمة، فهذه المهارة مهمة وضرورية لممارسي المراجعة القضائية للكشف عن الاحتيال المالي المحتمل من خلال حل الألغاز المالية وكشف الاحتيال والتضليل في القوائم المالية، **التفكير النقدي والإبداعي** الذي يمكنهم من التفريق بين الرأي والحقيقة وذلك من خلال الحصول على شهادة موثوقة من خلال الرأي المدعم بمستندات مؤيدة، ومهارة حل المشكلات بمنهجية غير منظمة والتمتع بالمرونة في كشف الاحتيال بالقوائم المالية، والقدرة على إزالة أي آراء غير مؤيدة من تقارير الخبراء وشهاداتهم، **حل المشكلات الطارئة** من خلال القدرة على التعامل مع كل موقف على أنه فريد بطبيعته والاستعداد لحل المشكلات من خلال نهج غير منظم، وليس التركيز فقط على الالتزام والامتثال للقواعد والمعايير، **مرونة التحقيق** من خلال القدرة على الابتعاد عن اجراءات المراجعة النمطية والعمل على فحص المواقف بشكل شامل بحثاً عن علامات تحذيرية تساعده في أداء مهمته، **الكفاءة التحليلية** من خلال البحث عما يجب تقديمه، **مهارات التواصل الشفهي والكتابي** عند جمع المعلومات من الأشخاص وعند كتابة التقارير والمخططات والرسوم البيانية، **المهارة القانونية** المتعلقة بفهم العمليات القانونية الأساسية والقضايا القانونية المتعلقة بالاثبات وجمع الأدلة ذات الصلة والمحافظة عليها بطريقة قانونية، **والخبرة** التي تعتبر العنصر الحاسم لنجاح المراجعة القضائية، والمحافظة على الموقف الهادئ عند التعرض للضغوط وعند الشهادة أمام المحكمة. والمراجع القضائي لا بد أن يكون قادر على تحديد ما ينبغي أن يتم فحصه، وأن تكون الأدلة ذات صلة وصالحة، وكيفية الحصول عليها أو استرجاعها، والتمتع بالخبرة في إجراء المقابلات وطريقة عرض النتائج وشرحها بما يدعم الإجراءات الإدارية أو الجنائية (Alao, 2016).

وتلعب تقنيات التنقيب عن البيانات دور هام في عمليات مواجهة الاحتيال ومواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية، فيتم استخدام التقنيات الآلية لاستخراج مجموعة هائلة من البيانات بحثاً عن المعلومات أو الأنماط الجديدة أو المخفية وغير المتوقعة التي لم يكتشفها البشر من قبل، ومن أساليب استخراج البيانات كالنمذجة التنبؤية وتحليل الانحراف والارتباط، فمن دون المعرفة المسبقة بالاحتيال فإنه يحدد المعرفة أو الأنماط العادية في البيانات، فالمراجعة القضائية تتطلب مهارات في المعرفة المتخصصة بالبيئة القانونية إلى جانب أساليب

المحاسبة والمراجعة (Rabbi, 2022). واكتسبت المهارات التقنية بواسطة الحاسب مكانة بارزة كوسيلة للحد من حوادث الاحتيال ويعد تطبيق تقنيات وأدوات المراجعة بمساعدة الكمبيوتر (CAATs) التي تعتمد على الكمبيوتر والتي تستخدم لتحليل كميات كبيرة من البيانات المالية وتحديد الأنماط والحالات الشاذة التي قد تشير إلى الاحتيال، فمن خلال هذه الأدوات يمكن اكتشاف الأنشطة الاحتيالية التي قد تمر دون أن يلاحظها أحد فهي أدوات قوية يجب أن يمتلكها المراجع القضائي لتحليل البيانات المالية ومعلومات العملاء والأنظمة المحاسبية وتحديد مجالات الخطر المحتملة، وبالتالي CAATs تعرف بأنها البرامج التي يمكن أن تعتمد عليها المراجعة القضائية وتستخدمها لتبسيط الإجراءات التي يمكن من خلالها اكتشاف الاحتيال، وبالتالي تحدث الفرق المتمثل في تقليل الوقت والتكاليف وزيادة الكفاءة وتحسين الجودة، فهي مكونات أساسية بسبب النمو الهائل في البيانات وتعقيد نظم المعلومات الحديثة، وتطبيقات CAATs تسهل عملية اكتشاف وتحديد المخالفات ومؤشرات الاحتيال المحتملة في البيانات المالية (Al Natour et al.2023; Samagaio & Diogo.2022).

ويستنتج الباحث مما سبق أن المراجعة القانونية أداة قوية ومناسبة لمواجهة الاحتيال وأساليب المحاسبة الإبداعية من خلال التركيز على عملية كشف الأدلة وتحليلها وتوصيلها باستخدام منهجية منظمة تتمثل في التخطيط المسبق لجمع المعلومات وتحليل وتقييم الأدلة ذات الصلة وإعداد التقارير وإبلاغ نتائج المراجعة المتضمنة وقائع المخالفات وأسبابها وسير الأحداث، وبالتالي تحتاج المراجعة القضائية إلى مجموعة من المهارات والمعرفة لصد الاحتيال والتعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية كمهارة التحليل الاستنتاجي والتفكير النقدي والإبداعي وحل المشكلات الطارئة ومرونة التحقيق والكفاءة التحليلية والتواصل الشفهي والكتابي والتمتع بالخبرة والمعرفة القانونية. وبسبب النمو الهائل في البيانات وتعقيد نظم المعلومات الحديثة، ظهرت الحاجة إلى استخدام وتطبيق تقنيات وأدوات المراجعة بمساعدة الكمبيوتر CAATs والتي تسهل عملية اكتشاف وتحديد المخالفات ومؤشرات الاحتيال المحتملة في البيانات المالية.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

تتحقق قيمة البحث العلمي وتكتمل أهداف الدراسة من خلال ربط الإطار النظري بالممارسة العملية، وذلك من خلال التأكد من صحة ما توصل إليه الباحث في الإطار النظري للدراسة، بالإضافة لإختبار فروض الدراسة، ولتحقيق ذلك قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية من خلال تصميم استبيان لاستطلاع آراء وتوجهات عينة من المتخصصين في مجال الدراسة وتحليل آرائهم بغرض التوصل إلى مدى صحة فروض الدراسة، ويتناول الباحث في هذا المبحث منهجية الدراسة التي تناولها والتي تتضمن مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة والاختبارات الإحصائية وذلك على النحو التالي:

١/٢ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مكاتب المراجعة وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بولايات التجارة بالجامعات المصرية، وقد تم اختيار ١٠٠ مفردة بطريقة العينة التحكيمية وقد قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان من خلال المقابلة الشخصية، وبلغ عدد الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي ٩٣ استمارة وهي تعادل ٩٣% من عدد الاستمارات التي تم توزيعها.

٢/٢ - نتائج التحليل الإحصائي

تشمل متغيرات الدراسة على ثلاث متغيرات، المراجعة القضائية المتغير المستقل، الاحتيال، والمحاسبة الإبداعية المتغيرات التابعة. وتتكون استمارة الاستبيان من ثلاثة محاور حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بغرض تحديد آراء واتجاهات المستقضي منهم نحو مدى الموافقة على استفسارات الاستمارة وذلك على النحو التالي:

- **المحور الأول:** يتعلق بقياس أثر الاحتيال على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة.
- **المحور الثاني:** يتعلق بقياس أثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة.
- **المحور الثالث:** يتعلق بقياس أثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية لتعزيز مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة. وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٣-١)

الفقرات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة

م	الفقرات	المراجع
المحور الأول: الاحتيال وآثره على مصداقية القوائم المالية		
١	يجب أن تكون المعلومات المعروضة بالقوائم المالية كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء المادية.	Emmanuel et) (al.,2018
٢	يتم الإغفال والتحريف المتعمد للمعلومات المالية لتضليل أصحاب المصلحة.	Putri & Asmara, (2023)
٣	يهتم المديرين بالممارسات الاحتيالية للتأثير على قرارات المستثمرين وجذب أموالهم.	
٤	يتم ممارسة الاحتيال من قبل الإدارة العليا وبالتواطؤ مع موظفين آخرين.	
٥	يشمل الاحتيال جميع الوسائل التي يرتكبها الأفراد للحصول على ميزة أو منفعة من الطرف الآخر.	(Okafor 2004,)
٦	يتم التلاعب بحسابات بالاحتياطات والاحتيايل باستخدام الحاسب واستغلال الحسابات المعلقة.	(Adeniji,2004)
٧	يتم استخدام الاحتيال عبر التحويلات المالية الالكترونية وبطاقات الائتمان.	(Kumai ,2019)
٨	يتم الإظهار أو الحذف المتعمد للإحداث أو المعاملات والمعلومات المهمة وتطبيق مبادئ محاسبية غير صحيحة.	(Utami,2023)
٩	تتعرض الإدارة العليا لضغوط لتلبية توقعات المستثمرين والمحللين.	(Albrecht, 2014)
١٠	يتم ارتكاب الاحتيال في البيانات المالية بسبب التراخي في الأنظمة المحاسبية.	
١١	يتم اكتشاف الاحتيال بالصدفة أو بإجراء بحث استباقي والتحديد الأولي من الأعراض.	Wilks &) (Zimbelman,2004
١٢	تقع مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال على عاتق المكلفين بالحوكمة وإدارة المنشآت.	
المحور الثاني: المحاسبة الإبداعية وآثرها على مصداقية القوائم المالية		
١٣	يتم إعداد التقارير والقوائم المالية من خلال الاعتبارات والمعايير الأخلاقية.	Ogbonna and) (Appah, 2012
١٤	يتم استخدام تقنيات وأساليب المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية.	(Balacia, 2008)

١٥	يترتب على تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية آثار سلبية على المنشأة. (Ogbonna, 2010)
١٦	يتم الاعتراف بالايادات قبل اتمام العملية على أرض الواقع. (Schilit,2002)
١٧	يتم تكوين المخصصات بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية. (Clikeman, 2003)
١٨	يتم تحويل مصاريف الفترة الحالية إلى فترات سابقة كرسمة مصروفات التشغيل الخاصة بالسنة الحالية. (Sen & Lnanga,) (2000)
١٩	يتم تحويل إيرادات الفترة الحالية إلى فترة لاحقة وذلك لتقليل أرباح الفترة الحالية وتحويلها إلى فترة لاحقة. (Howard, 2002)
٢٠	يتم تقييم عناصر الأصول غير الملموسة كالعلامة التجارية بأعلى من قيمتها الحقيقية. (Robert, 2006)
٢١	يتم تغيير أسلوب الإهلاك والتلاعب بنسب الإهلاك المتعارف عليها بهدف تخفيضها. (Joel, 1985)
٢٢	يتم إدراج الاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية ضمن الاستثمارات الجارية أو قصيرة الأجل لزيادة رأس المال العامل. (Oliver, et.al.,) (1989)
٢٣	تتضمن تقارير الجرد المادي أصناف البضائع الراكدة والمتقدمة بطيئة الحركة. (Robert, 2006)
٢٤	تقوم الإدارة بإضافة أرباح العام السابق إلى العام الحالي بدلاً من معاملتها ضمن حساب الأرباح المحتجزة وذلك لزيادة وتحسين أرباح العام الحالي. (Robert, 2006)
المحور الثالث: دور المراجعة القضائية في مواجهة الاحتيال والمحاسبة الإبداعية لتعزيز مصداقية القوائم المالية	
٢٥	يزداد الطلب على خدمات المراجعة القضائية لمنع وكشف الاحتيال والتحقيق فيه. (Awolowo, 2019)
٢٦	يتم التحول من المراجعة التقليدية إلى المراجعة القضائية للحد من التقارير المالية الاحتيالية.
٢٧	تعمل المراجعة القضائية على تقليل بدائل القياس المحاسبي والمعالجات المحاسبية. (Hussein et) (al.,2020)
٢٨	يتم تفعيل الضوابط المهنية للمحاسبة والمراجعة على من يثبت تورطه في أساليب المحاسبة الإبداعية.
٢٩	تضمن المراجعة القضائية السلامة المالية للشركات من خلال المنع والكشف عن الاحتيال المالي. (Sharma ,2021)

٣٠	يتم استخدام المراجعة القضائية لاثبات حدوث الاحتيال والاختلاس.	Rahmayani et al.,) (2014
٣١	تقوم المراجعة القضائية على التخطيط المسبق لعملية المراجعة التحقيقية	Mamahit & (Urumsah, 2018)
٣٢	تعمل المراجعة القضائية على جمع واختبار وتحليل وتقييم الادلة ذات الصلة.	
٣٣	يتم اعداد التقارير والإبلاغ عن نتائج المراجعة التحقيقية عن وقائع المخالفات.	
٣٤	يمتلك ممارسي المراجعة القضائية المهارات والمعارف التي تمكنهم من صد الاحتيال وأساليب المحاسبة الإبداعية.	(DiGabriele ,2008)
٣٥	يستخدم ممارسي المراجعة القضائية تقنيات التنقيب عن البيانات في مواجهة الاحتيال والمحاسبة الإبداعية.	(Rabbi, 2022)
٣٦	يقوم المراجع القضائي بتحليل البيانات المالية ومعلومات العملاء والأنظمة المحاسبية وتحديد مجالات الخطر المحتملة	(Al Natour et al.2023)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة.

٣/٢ - إختبار مصداقية أداة الدراسة

يبين الجدول التالي رقم (٣-٢) نتائج معامل الثبات الداخلي (*Cronbach's Alpha*) لمتغيرات الدراسة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٣-٢)

نتائج تحليل مصداقية أداة الدراسة لمتغيرات الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات (<i>Cronbach's Alpha</i>)
المحور الأول	١٢	٠. ٨٩٠
المحور الثاني	١٢	٠. ٧٦٣
المحور الثالث	١٢	٠. ٨٦٥
القيمة الكلية	٣٦	٠.٨٩١

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

من الجدول السابق رقم (٣-٢) يتبين: ارتفاع ثبات الأداة المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة حيث بلغت القيمة الكلية (٠.٨٩١)، كما أكدت قيم معامل ألفا كرونباخ على اعتمادية هذه المتغيرات بشكل كبير حيث

تراوحت قيم معامل الثبات بين (٠.٧٦٣ : ٠.٨٩٠)، مما يعكس درجة عالية من ثبات الأداة المستخدمة في التعبير عن متغيرات الدراسة.

٥/٢ - اختبار الفروض الإحصائية

قام الباحث بعرض نتائج الإحصاءات الوصفية والإحصاءات التحليلية لكل فرض من فروض الدراسة، وذلك كما يلي:

١/٥/٢ - اختبار صحة الفرض الأول

ينص الفرض الأول للدراسة على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول أثر الاحتيال على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة".

وقد تم اختبار الفرض الأول من خلال الإحصاءات الوصفية والإحصاءات التحليلية، وذلك كما يلي:

جدول (٣-٣)

الإحصاءات الوصفية للمحور الأول

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب	الدالة
١	يجب أن تكون المعلومات المعروضة بالقوائم المالية كاملة ومحيدة وخالية من الأخطاء المادية.	٣.٩٠	٠.٩٢٨	٥٤.٦٦١	١٠	0.00
٢	يتم الإغفال والتحريف المتعمد للمعلومات المالية لتضليل أصحاب المصلحة.	٤.١٢	٠.٨٧٨	٥٣.٠٦٥	٥	0.00
٣	يهتم المديرين بالممارسات الاحتيالية للتأثير على قرارات المستثمرين وجذب أموالهم.	٣.٩٦	٠.٦٧١	٥٥.٨٥٦	٨	0.00
٤	يتم ممارسة الاحتيال من قبل الإدارة العليا وبالتواطؤ مع موظفين آخرين.	٤.١٠	٠.٧١٩	٥٢.٨٦١	٦	0.00
٥	يشمل الاحتيال جميع الوسائل التي يرتكبها الأفراد للحصول على ميزة أو منفعة من الطرف الآخر.	٤.١٥	٠.٧٧٤	٥٦.٢٨٩	٤	0.00
٦	يتم التلاعب بحسابات بالاحتياطات والاحتيال باستخدام الحاسب واستغلال الحسابات المعلقة.	٤.٢١	٠.٨٧٣	٥٦.٥٥٤	٣	0.00
٧	يتم استخدام الاحتيال عبر التحويلات المالية	٤.٢٣	٠.٨٨٧	٥٤.٧٩٥	٢	0.00

					الالكترونية وبطاقات الائتمان.	
٨	يتم الإظهار أو الحذف المتعمد للإحداث أو المعاملات والمعلومات المهمة وتطبيق مبادئ محاسبية غير صحيحة.	٣.٩٨	٠.٨٨٧	٥٣.٣٠٣	٧	0.00
٩	تتعرض الإدارة العليا لضغوط لتلبية توقعات المستثمرين والمحللين.	٣.٨٠	١.٠٥	٥٦.٩٠٢	١١	0.00
١٠	يتم ارتكاب الاحتيال في البيانات المالية بسبب التراخي في الأنظمة المحاسبية.	٣.٩٠	١.٠٦	٥٣.٦١٣	٩	0.00
١١	يتم اكتشاف الاحتيال بالصدفة أو بإجراء بحث استباقي والتحديد الأولي من الأعراض.	٣.٧٨	٠.٧٩	٥٢.٨٢	١٢	0.00
١٢	تقع مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال على عاتق المكلفين بالحوكمة وإدارة المنشآت.	٤.٢٩	٠.٦٩	٥٤.٤٣	١	0.00
المتوسط العام للمحور الأول		٣.٧٢	٠.٦٩			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

تؤكد النتائج بالجدول السابق (٣-٣) على أن اتجاهات عينة الدراسة المستقصي منهم نحو الموافقة على وجود وعي وإدراك كافي حول أثر الاحتيال على مصداقية القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (٣.٧٢) بإنحراف معياري يساوي (٠.٦٩) وهذا يشير إلى وجود اتفاق بين آراء أفراد العينة على اتجاههم الإيجابي نحو مدى أهمية المحور الأول، ومما يشير إلى وجود اتفاق كبير حول الاحتيال وآثره على مصداقية القوائم المالية والتي يأتي في مقدمتها: تقع مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال على عاتق المكلفين بالحوكمة وإدارة المنشآت بنسبة موافقة بلغت ٤.٢٩، ثم يلي ذلك: يتم استخدام الاحتيال عبر التحويلات المالية الالكترونية وبطاقات الائتمان، بنسبة موافقة بلغت ٤.٢٣، وفي المرتبة الأخيرة: يتم اكتشاف الاحتيال بالصدفة أو بإجراء بحث استباقي والتحديد الأولي من الأعراض بنسبة موافقة بلغت ٣.٧٨ .

جدول (٣-٤)

نتائج تطبيق اختبار Kruskal Wallis للفرض الأول للدراسة

م	العبارة	Chi-Square	df	Sig.	الدلالة الإحصائية
١	يجب أن تكون المعلومات المعروضة بالقوائم المالية كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء المادية.	١.٥٧	٢	٠.٥٥	فروق غير معنوية
٢	يتم الإغفال والتحريف المتعمد للمعلومات المالية لتضليل أصحاب المصلحة.	١.٥٩	٢	٠.٦٤	فروق غير معنوية
٣	يهتم المديرين بالممارسات الاحتيالية للتأثير على قرارات المستثمرين وجذب أموالهم.	١.٥٤	٢	٠.٥٦	فروق غير معنوية
٤	يتم ممارسة الاحتيال من قبل الإدارة العليا وبالتواطؤ مع موظفين آخرين.	١.٥٩	٢	٠.٤٥	فروق غير معنوية
٥	يشمل الاحتيال جميع الوسائل التي يرتكبها الأفراد للحصول على ميزة أو منفعة من الطرف الآخر.	٠.٣١	٢	٠.٨٨	فروق غير معنوية
٦	يتم التلاعب بحسابات بالاحتياطات والاحتيال بإستخدام الحاسب واستغلال الحسابات المعلقة.	١.٧١	٢	٠.٣٣	فروق غير معنوية
٧	يتم استخدام الاحتيال عبر التحويلات المالية الالكترونية وبطاقات الائتمان.	١.٥٥	٢	٠.٥٦	فروق غير معنوية
٨	يتم الإظهار أو الحذف المتعمد للإحداث أو المعاملات والمعلومات المهمة وتطبيق مبادئ محاسبية غير صحيحة.	١.٥٩	٢	٠.٥٩	فروق غير معنوية
٩	تتعرض الإدارة العليا لضغوط لتلبية توقعات المستثمرين والمحللين.	٤٢١	٢	٠.٤٩	فروق غير معنوية
١٠	يتم ارتكاب الاحتيال في البيانات المالية بسبب التراخي في الأنظمة المحاسبية.	٢.٣٦	٢	٠.٥١	فروق غير معنوية
١١	يتم اكتشاف الاحتيال بالصدفة أو بإجراء بحث استباقي والتحديد الأولي من الأعراض.	٤١١	٢	٠.٤٤	فروق غير معنوية
١٢	تقع مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال على عاتق المكلفين بالحوكمة وإدارة المنشآت.	١.٦٦	٢	٠.٦٩	فروق غير معنوية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

تؤكد النتائج بالجدول السابق رقم (٣-٤) إلى وجود فروق غير معنوية واتفق في جميع العبارات الخاصة بالاحتيايل وآثره على مصداقية القوائم المالية حيث تزيد الدلالة الإحصائية عن نسبة ٠.٠٠٥. وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرض الأول للدراسة والذي ينص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول الوعي والإدراك الكافي لآثر الاحتيايل على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة".

١/٥/٢ - اختبار صحة الفرض الثاني

ينص الفرض الثاني للدراسة على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول الوعي والإدراك الكافي لآثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة".

وقد تم اختبار الفرض الثاني من خلال الإحصاءات الوصفية والإحصاءات التحليلية، وذلك كما يلي:

جدول (٣-٥)

الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب	الدالة
١	يتم إعداد التقارير والقوائم المالية من خلال الاعتبارات والمعايير الأخلاقية.	٣.٩٦	٠.٦٩	٦١.٨٩	٩	0.00
٢	يتم استخدام تقنيات وأساليب المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية.	٤.٢١	١.٠٦	٥٩.٦٩	١	0.00
٣	يترتب على تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية آثار سلبية على المنشأة.	٣.٨٠	١.٠٣	٦٣.٠٥	١٢	0.00
٤	يتم الاعتراف بالاييرادات قبل اتمام العملية على أرض الواقع.	٤.٠١	١.٠٤	٦٠.٠٩	٦	0.00
٥	يتم تكوين المخصصات بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية.	٤	٠.٦٩	٦٤.٧٤	٧	0.00
٦	يتم تحويل مصاريف الفترة الحالية إلى فترات سابقة كرسمة مصروفات التشغيل الخاصة بالسنة الحالية.	٤.١٩	٠.٩٧	٦٤.٣٩	٢	0.00
٧	يتم تحويل ايرادات الفترة الحالية إلى فترة لاحقة وذلك لتقليل أرباح الفترة الحالية وتحويلها إلى فترة لاحقة.	٤.١٦	١.١٨٢	٥٢.٢٤٥	٣	0.00

٨	يتم تقييم عناصر الأصول غير الملموسة كالعلامة التجارية بأعلى من قيمتها الحقيقية.	٤.٠٢	١.١٤٩	٥٠.٨١٩	٥	0.00
٩	يتم تغيير أسلوب الإهلاك والتلاعب بنسب الإهلاك المتعارف عليها بهدف تخفيضها.	٤.٠٣	١.٠١٥	٥٢.٨٢	٤	0.00
١٠	يتم إدراج الاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية ضمن الاستثمارات الجارية أو قصيرة الأجل لزيادة رأس المال العامل.	٣.٩٠	٠.٥٨٩	٤٩.٧٢	١٠	0.00
١١	تتضمن تقارير الجرد المادي أصناف البضائع الراكدة والمتقادمة بطيئة الحركة.	٣.٩٩	٠.٤٩٠	٥٠.٣١	٨	0.00
١٢	تقوم الإدارة بإضافة أرباح العام السابق إلى العام الحالي بدلاً من معاملتها ضمن حساب الأرباح المحتجزة وذلك لزيادة وتحسين أرباح العام الحالي.	٣.٨٦	٠.٨٢٨	٥١.٨٩	١١	0.00
المتوسط العام للمحور الثاني		٤.٠١	٠.٦٤			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

تؤكد النتائج بالجدول السابق (٣-٥) على أن اتجاهات عينة الدراسة المستقصي منهم نحو الموافقة على وجود وعي وإدراك كافي لأثر للمحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (٤.٠١) بإنحراف معياري يساوي (٠.٦٤) وهذا يشير إلى وجود اتفاق بين آراء أفراد العينة على اتجاههم الإيجابي نحو مدى أهمية المحور الثاني، ومما يشير إلى وجود اتفاق كبير حول وجود أثر للمحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية والتي يأتي في مقدمتها: يتم استخدام تقنيات وأساليب المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية بنسبة موافقة بلغت ٤.٢١، ثم يلي ذلك: يتم تحويل مصاريف الفترة الحالية إلى فترات سابقة كرسمة مصروفات التشغيل الخاصة بالسنة الحالية بنسبة موافقة بلغت ٤.١٩، وفي المرتبة الأخيرة يترتب على تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية آثار سلبية على المنشأة بنسبة موافقة بلغت ٣.٨٠.

جدول (٣-٦)

نتائج تطبيق اختبار *Kruskal Wallis* للفرض الثاني للدراسة

م	العبارة	Chi-Square	df	Sig.	الدلالة الإحصائية
١	يتم إعداد التقارير والقوائم المالية من خلال الاعتبار والمعايير الأخلاقية.	١.١٥	٢	٠.٥١	فروق غير معنوية
٢	يتم استخدام تقنيات وأساليب المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية.	١.٣٩	٢	٠.٧٤	فروق غير معنوية
٣	يترتب على تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية آثار سلبية على المنشأة.	١.٢٣	٢	٠.٩١	فروق غير معنوية
٤	يتم الاعتراف بالاياردات قبل اتمام العملية على أرض الواقع.	١.٤٢	٢	٠.٤٩	فروق غير معنوية
٥	يتم تكوين المخصصات بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية.	٠.٣٩	٢	٠.٩٨	فروق غير معنوية
٦	يتم تحويل مصاريف الفترة الحالية إلى فترات سابقة كرسمة مصروفات التشغيل الخاصة بالسنة الحالية.	٠.٥٥	٢	٠.٣٨	فروق غير معنوية
٧	يتم تحويل إيرادات الفترة الحالية إلى فترة لاحقة وذلك لتقليل أرباح الفترة الحالية وتحويلها إلى فترة لاحقة.	١.٠٨	٢	٠.٦٦	فروق غير معنوية
٨	يتم تقييم عناصر الأصول غير الملموسة كالعلامة التجارية بأعلى من قيمتها الحقيقية.	٢.٥٥	٢	٠.٦٩	فروق غير معنوية
٩	يتم تغيير أسلوب الإهلاك والتلاعب بنسب الإهلاك المتعارف عليها بهدف تخفيضها.	٠.٦٦	٢	٠.٥٢	فروق غير معنوية
١٠	يتم إدراج الاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية ضمن الاستثمارات الجارية أو قصيرة الأجل لزيادة رأس المال العامل.	٠.٤٦	٢	٠.٧١	فروق غير معنوية

١١	تتضمن تقارير الجرد المادي أصناف البضائع الراكدة والمتقدمة بطيئة الحركة.	٥.٨٩	٢	٠.٤٩	فروق غير معنوية
١٢	تقوم الإدارة بإضافة أرباح العام السابق إلى العام الحالي بدلاً من معاملتها ضمن حساب الأرباح المحتجزة وذلك لزيادة وتحسين أرباح العام الحالي.	٠.٦٨	٢	٠.٧١	فروق غير معنوية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

تؤكد النتائج بالجدول السابق رقم (٣-٦) إلى وجود فروق غير معنوية واتفق في جميع العبارات الخاصة بأثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية حيث تزيد الدلالة الإحصائية عن نسبة ٠.٠٠٥. وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرض الثاني للدراسة والذي ينص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول الوعي والإدراك الكافي لأثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة".

٣/٥/٣ - اختبار الفرض الثالث للدراسة

ينص الفرض الثالث للدراسة على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول أثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة". وقد تم اختبار الفرض الثالث من خلال الإحصاءات الوصفية والإحصاءات التحليلية، وذلك كما يلي:

جدول (٣-٧)
الإحصاءات الوصفية للمحور الثالث

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب	الدالة
١	يزداد الطلب على خدمات المراجعة القضائية لمنع وكشف الاحتيال والتحقيق فيه.	٤.١٦	٠.٥٧٩	٦١.٥٦١	١	0.00
٢	يتم التحول من المراجعة التقليدية إلى المراجعة القضائية للحد من التقارير المالية الاحتيالية.	٤.٠٦	٠.٦٩٦	٦٢.٠٩٩	٣	0.00
٣	تعمل المراجعة القضائية على تقليل بدائل القياس المحاسبي والمعالجات المحاسبية.	٣.٩٧	١.٢٦	٦١.٥٥٢	٦	0.00
٤	يتم تفعيل الضوابط المهنية للمحاسبة والمراجعة على من يثبت تورطه في أساليب المحاسبة الإبداعية.	٤.٠١	١.٠٧٣	٦٢.٩٣	٤	0.00
٥	تضمن المراجعة القضائية السلامة المالية للشركات من خلال المنع والكشف عن الاحتيال المالي.	٤.٠٠	٠.٥٠٨	٦٢.٣٣٢	٥	0.00
٦	يتم استخدام المراجعة القضائية لاثبات حدوث الاحتيال والاختلاس.	٣.٧٩	٠.٥٥٦	٥٤.٢٦٥	١٢	0.00
٧	تقوم المراجعة القضائية على التخطيط المسبق لعملية المراجعة التحقيقية	٣.٨٧	٠.٩٣٠	٥٦.٥٢٤	١٠	0.00
٨	تعمل المراجعة القضائية على جمع واختبار وتحليل وتقييم الأدلة ذات الصلة.	٣.٩٤	١.١٧٦	٥٣.١١٣	٧	0.00
٩	يتم اعداد التقارير والإبلاغ عن نتائج المراجعة التحقيقية عن وقائع المخالفات.	٣.٩١	١.٢٣٣	٥٢.٢٩٤	٨	0.00
١٠	يمتلك ممارسي المراجعة القضائية المهارات والمعارف التي تمكنهم من صد الاحتيال وأساليب المحاسبة الإبداعية.	٣.٨١	١.٢٠٦	٥٤.١٢٣	١١	0.00

0.00	٩	٦٤.٧٣٣	١.٠٦٦	٣.٨٩	١١ يستخدم ممارسي المراجعة القضائية تقنيات التنقيب عن البيانات في مواجهة الاحتيال والمحاسبة الإبداعية.
0.00	٢	٦٣.٧٣٣	٠.٩٦٠	٤.١٠	١٢ يقوم المراجع القضائي بتحليل البيانات المالية ومعلومات العملاء والأنظمة المحاسبية وتحديد مجالات الخطر المحتملة.
			٠.٦٨	٣.٩٦	المتوسط العام للمحور الثالث

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

تؤكد النتائج بالجدول السابق (٣-٧) على أن اتجاهات عينة الدراسة المستقصي منهم نحو الموافقة على وجود وعي وإدراك كافي لأثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية لتعزيز مصداقية القوائم المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (٣.٩٦) بإنحراف معياري يساوي (٠.٦٨) وهذا يشير إلى وجود اتفاق بين آراء أفراد العينة على اتجاههم الإيجابي نحو مدى أهمية المحور الثالث، ومما يشير إلى وجود اتفاق كبير حول أثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية لتعزيز مصداقية القوائم المالية والتي يأتي في مقدمتها: يزداد الطلب على خدمات المراجعة القضائية لمنع وكشف الاحتيال والتحقيق فيه بنسبة موافقة بلغت ٤.١٦ ثم يلي: يقوم المراجع القضائي بتحليل البيانات المالية ومعلومات العملاء والأنظمة المحاسبية وتحديد مجالات الخطر المحتملة بنسبة موافقة بلغت ٤.١٠ وفي المرتبة الأخيرة يتم استخدام المراجعة القضائية لاثبات حدوث الاحتيال والاختلاس بنسبة موافقة بلغت ٣.٧٩.

جدول (٣-٨)

نتائج تطبيق اختبار Kruskal Wallis للفرض الثالث للدراسة

م	العبارة	Chi-Square	df	Sig.	الدلالة الإحصائية
١	يزداد الطلب على خدمات المراجعة القضائية لمنع وكشف الاحتيال والتحقيق فيه.	١.٤١	٢	٠.٥٨	فروق غير معنوية
٢	يتم التحول من المراجعة التقليدية إلى المراجعة القضائية للحد من التقارير المالية الاحتيالية.	٠.٥٥	٢	٠.٩٤	فروق غير معنوية
٣	تعمل المراجعة القضائية على تقليل بدائل القياس المحاسبي والمعالجات المحاسبية.	١.٢٩	٢	٠.٨١	فروق غير معنوية
٤	يتم تفعيل الضوابط المهنية للمحاسبة والمراجعة على من يثبت تورطه في أساليب المحاسبة الإبداعية.	١.١٢	٢	٠.٥٦	فروق غير معنوية
٥	تضمن المراجعة القضائية السلامة المالية للشركات من خلال المنع والكشف عن الاحتيال المالي.	١.٣٩	٢	٠.٨٨	فروق غير معنوية
٦	يتم استخدام المراجعة القضائية لاثبات حدوث الاحتيال والاختلاس.	١.٥٥	٢	٠.٢٩	فروق غير معنوية
٧	تقوم المراجعة القضائية على التخطيط المسبق لعملية المراجعة التحقيقية	١.٠٨	٢	٠.٥٦	فروق غير معنوية
٨	تعمل المراجعة القضائية على جمع واختبار وتحليل وتقييم الادلة ذات الصلة.	٢.٧٥	٢	٠.٦٦	فروق غير معنوية
٩	يتم اعداد التقارير والإبلاغ عن نتائج المراجعة التحقيقية عن وقائع المخالفات.	٠.٦٩	٢	٠.٥١	فروق غير معنوية
١٠	يملك ممارسي المراجعة القضائية المهارات والمعارف التي تمكنهم من صد الاحتيال وأساليب المحاسبة الإبداعية.	٠.٤٦	٢	٠.٧٦	فروق غير معنوية
١١	يستخدم ممارسي المراجعة القضائية تقنيات التدقيق عن البيانات في مواجهة الاحتيال والمحاسبة الإبداعية.	٤.٨٩	٢	٠.٣٩	فروق غير معنوية
١٢	يقوم المراجع القضائي بتحليل البيانات المالية ومعلومات العملاء والأنظمة المحاسبية وتحديد مجالات الخطر المحتملة.	٠.٥٩	٢	٠.٦١	فروق غير معنوية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

تؤكد النتائج بالجدول السابق رقم (٣-٨) إلى وجود فروق غير معنوية واتفاق في جميع العبارات الخاصة لأثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية لتعزيز مصداقية القوائم المالية حيث تزيد الدلالة الإحصائية عن نسبة ٠.٠٠٥. وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرض الثالث للدراسة والذي ينص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول أثر المراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية لدى أفراد عينة الدراسة".

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات ومقترحات الدراسات المستقبلية

١/٤ - نتائج الدراسة:

يخلص الباحث في ضوء ما توصلت إليه الدراسة النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج وذلك على النحو التالي:

أ. تتعرض القوائم المالية للاحتيال من خلال النشر المتعمد لمعلومات كاذبة في أي جزء من القوائم المالية والتي يكون الهدف منها تضليل الأطراف الأخرى كالمستثمرين والمالكين بربحية أو استمرارية المنشأة وتضخيم قيمة الشركة، ويتم كشف الاحتيال بالصدفة، أو إجراء بحث استباقي والتحديد الأولي من الأعراض.

ب. تقع مسؤولية كشف الاحتيال على المكلفين بإدارة المنشأة، أما مراجع الحسابات فالمسؤولية الأساسية له هي التحقق مما إذا كانت البيانات المالية تظهر رؤية حقيقية وعادلة لحالة العمل، وللمراجعة القضائية دور هام في منع واكتشاف الأخطاء والاحتيال، فهي قادرة على إستعادة الثقة في عملية إعداد التقارير المالية والحد من التقارير المالية الاحتيالية.

ج. استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأساليبها بطريقة غير مقبولة في إعداد القوائم المالية يترتب على ذلك وجود تضليل في هذه القوائم بهدف توصيل المعلومات الواردة بهذه القوائم حول موارد وأداء المنشأة المعدة للتقارير بشكل غير مفيد لأصحاب المصلحة.

د. تتعدد أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية والتأثير في مصداقيتها كالاعتراف بالإيرادات للأغراض المحاسبية نتيجة لعملية البيع قبل اتمامها على أرض الواقع، وتكوين بعض المخصصات بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية، وتقييم عناصر الأصول غير الملموسة بأعلى من قيمتها الحقيقية كالعلامة التجارية.

هـ. توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للحد من المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على مصداقية القوائم المالية كالحد من استخدام بعض السياسات المحاسبية وشرح تلك الممارسات ورفع الوعي الثقافي في المجال المحاسبي لأصحاب المصلحة وفرض العقوبات على الشركات التي تستخدم تلك الأساليب للتأثير في مصداقية القوائم المالية.

و. تعتبر المراجعة القانونية أداة قوية ومناسبة لمواجهة الاحتيال وأساليب المحاسبة الإبداعية من خلال التركيز على عملية كشف الأدلة وتحليلها وتوصيلها بإستخدام منهجية منظمة تتمثل في التخطيط المسبق لجمع المعلومات وتحليل وتقييم الأدلة ذات الصلة وإعداد التقارير وإبلاغ نتائج المراجعة المتضمنة وقائع المخالفات وأسبابها وسير الأحداث.

- ز. تحتاج المراجعة القضائية إلى مجموعة من المهارات والمعرفة لصعد الاحتيال والتعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية كمهارة التحليل الاستنتاجي والتفكير النقدي والإبداعي وحل المشكلات الطارئة ومرونة التحقيق والكفاءة التحليلية والتواصل الشفهي والكتابي والتمتع بالخبرة والمعرفة القانونية.
- ح. ترتب على النمو الهائل في البيانات وتعقيد نظم المعلومات الحديثة، ظهور الحاجة إلى استخدام وتطبيق تقنيات وأدوات المراجعة بمساعدة الكمبيوتر CAATs والتي تسهل عملية اكتشاف وتحديد المخالفات ومؤشرات الاحتيال المحتملة في البيانات المالية.
- ط. وجود وعي وإدراك كافي بين عينة الدارسة حول كلاً من: الاحتيال وأثره على مصداقية القوائم المالية، المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية القوائم المالية، والمراجعة القضائية وأثرها على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية لتعزيز مصداقية القوائم المالية.
- ي. وجود اتفاق بين أراء عينة الدارسة حول وجود أثر للاحتيال على مصداقية القوائم المالية (قبول الفرض الأول للدراسة).
- ك. وجود اتفاق بين أراء عينة الدارسة حول وجود أثر للمحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية (قبول الفرض الثاني للدراسة).
- ل. وجود اتفاق بين أراء عينة الدارسة حول وجود أثر للمراجعة القضائية على الاحتيال والمحاسبة الإبداعية بما يعزز مصداقية القوائم المالية (قبول الفرض الثالث للدراسة).

٢/٤ - توصيات الدراسة:

- بناءً على النتائج السابقة يقترح الباحث التوصيات التالية:
- أ. العمل على تضمين وظيفة المراجعة القضائية ضمن مهام مراجع الحسابات الأساسية، حيث لا تكون مهامه فقط إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق القوائم المالية للشركة محل المراجعة، وإنما يقر بخلوها من أساليب المحاسبة الإبداعية والاحتيال.
- ب. ضرورة وجود تعاون فعال بين القائمين على مهنة المراجعة فيما يتعلق بتنظيم وظيفة المراجعة القضائية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العلمية للبحث في سبل تدعيمها في البيئة المصرية.
- ج. ضرورة إصدار تشريع مهني لتنظيم عمل المراجعة القضائية في البيئة المصرية والعمل على تطوير مهارات وقدرات القائمين عليها.
- د. ضرورة تفعيل كافة الجهود والإمكانيات بشكل أكبر والعمل على توحيدها سواء من القائمين على مهنة المراجعة أو المراكز البحثية لتعزيز الدراسات التي تتناول كيفية الاستفادة من المراجعة القضائية والمهارات الواجب توافرها في القائمين عليها.

هـ. ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن مهنة المراجعة في مصر باعتماد شهادات مهنية لمحترفي المراجعة القضائية في البيئة المصرية لإثبات أن لديهم المهارات في مواجهة الاحتيال وأساليب المحاسبة الإبداعية.

٣/٤ - مقترحات الدراسات المستقبلية:

١. إجراء ذات الدراسة بالتطبيق على القطاع المصرفي مثل: أثر المراجعة القضائية على مواجهة الاحتيال بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري).
٢. إجراء ذات الدراسة مع إدخال متغيرات وسيطة مثل: تقنيات الذكاء الاصطناعي كمتغير وسيط لدور المراجعة القضائية في مواجهة الاحتيال في البيئة المصرية.

مراجع الدراسة:

المراجع العربية:

أبوالعينين، أحمد سعد محمد. (٢٠٢٠). المحاسبة الإبداعية ودور المراجعة الخارجية في الحد من أساليبها المؤثرة على مصداقية القوائم المالية والحسابات الختامية للشركات المساهمة المصرية دراسة نظرية - ميدانية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. ٢(١): ١٠٥٩-١١٤٤.

الأشقر، عيد كارم أحمد وعمر، رانيا على عقيلي. (٢٠٢٣). العلاقة بين آليات المراجعة القضائية وإدارة الأرباح وانعكاس ذلك على كفاءة عملية الفحص الضريبي-دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث البيئية، ١٤(٤): ٤٤٦-٥٢١.

البشير، زيدي، وجمال، خليفاتي. (٢٠٢٢). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية: دراسة ميدانية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة- الجزائر، ٧(١): ٥٢٠-٥٣٣.

الجهودي، إيمان عبدالفتاح حسن قرني. (٢٠٢٠). إطار مقترح لتفعيل دور المراجع الخارجي في اكتشاف الرشاوي بشركة عميل المراجعة لدعم مصداقية القوائم المالية مع دراسة ميدانية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. ٩: ٢٢٢-٢٥٩.

زيدان، آيه احمد حمزة، السيسي، نجوى احمد اسماعيل، ومحمد، سامي حسن علي. (٢٠٢٣). إطار مقترح لقياس تأثير المراجعة القضائية على جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، ٢٧(٤): ١٥٣-٢٠٠.

زين، على أحمد مصطفى، دياب، محمد عبدالقادر امين، وعبدالغفار، أحمد محمد السيد. (٢٠١٨). المراجعة القضائية ودورها في الحد من فجوة التوقعات دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصرية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. ٣٢(٢): ٣٣٣-٣٩٤.

شاهين، شحاته حمدي شحاته. (٢٠٢٢). أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتياال المالي بالبيئة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ١٣(٢): ٢٨٢-٣٢٧.

ضيف، علاء الدين توفيق ابراهيم. (٢٠١٦). دور المراجعة القضائية في الحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية للشركات-دراسة ميدانية في بيئة الاعمال السعودية. مجلة البحوث التجارية، ١٤: ٤٩٦-٥٥٤.

عامر، محمد مصطفى، والجارحي، فريد محرم. (٢٠٢٣). فاعلية لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق مصداقية وعدالة القوائم المالية-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. ١٤(١): ٣٧١-٣٨٥.

فودة، شوقي السيد، العجمي، هالة عبدالفتاح، وأبوزيد، نصر الدين بدير. (٢٠١٩). مدخل لاستخدام المراجعة القضائية في اكتشاف حالات التهرب الضريبي مع دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. ع٦: ٤٠٦-٤٥٤.

محمد، مالك جابر ابراهيم وسند، ياسر تاج السر محمد. (٢٠٢٢). أساليب المراجعة القضائية ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة: دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين السودانية ٢٠١٩-٢٠٢١. مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ع١٠: ١٣٣-١٥٣.

المراجع الأجنبية:

- Abu, S. O., Mohammed, A. M., & Mike, M. E. E. (2022). Does Forensic Auditing Provide the Necessary Requirements for The Reduction of Fraudulent Financial Practice in Nigeria? *Global Journal of Accounting and Economy Research*, 3(2), 165-186.
- Adeniji, A. A. (2004). Auditing and investigation, Lagos: Value analysis consult.
- Akpan, S. I., & Akpan, N. M. (2021). Forensic audit skills on contemporary audit reports and organizational productivity. *European Journal of Education Studies*, 8(12).
- Al Natour, A. R., Al-Mawali, H., Zaidan, H., & Said, Y. H. Z. (2023). The role of forensic accounting skills in fraud detection and the moderating effect of CAATTs application: evidence from Egypt. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.
- Alao, A. A. (2016). "Forensic Auditing and Financial Fraud in Nigerian Deposit Money Banks (DMBS)." *European Journal of Accounting, Auditing, and Finance Research* 4 (8): 1–19.
- Albrecht, S., (2014). Iconic Fraud Triangle Endures. Fighting a Culture of Fraud, July/August, Issue 4, pp. 46-52.
- Aletaiwi, I. M. (2022). The Impact of Creative Accounting Practices on The Credibility of Financial Reports of Commercial Banks: The Moderating Role of Audit Committee. *Journal of Positive School Psychology*, 6(8), 5364-5383.
- Alexander, D., Britton, A. (2000), *Financial Reporting*. 5th ed. London: Thomson Learning
- Aleyashi, A. A. M., & Rejeb, A. B. (2024). The Role of External Audit in Verifying the Credibility of The Financial Statement Items of Al-Mansour Investment Bank. *Migration Letters*, 21(S4), 72-92.

- Arokiasamy, L., & Cristal-Lee. S. (2009). Forensic accounting: Public acceptance towards occurrence of fraud detection. *International Journal of Business and Management*. 145-160
- Awolowo, I. (2019). *Financial statement fraud: The need for a paradigm shift to forensic accounting*. Sheffield Hallam University (United Kingdom).
- Balacia, O. (2008), Is Creative Accounting a form of Manipulation? Vol. 111. Section. Fainter. Oradea: Bonci Contrabiliate Tom. pXVII.
- Bhasin, M., (2013). An emperical investigation of the relevant skills of forensic. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, 1(2), 11-52.
- Clikman, P. M., (2003). "Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditor Should be Proactive in Educating Companies on in Perils of Earnings Management and in searching for signs of its use", High Beam Research, August, pp: (70 -85).
- Digabriele, J. A. (2008). An empirical investigation of the relevant skills of forensic accountants. *Journal of education for Business*, 83(6), 331-338.
- Eiya, O., Otalor, J. I., & Awili, C. (2013). Forensic accounting as a tool for fighting financial crime in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(6), 18-25.
- Elder, R.J, Beasley, M.S., & Arens, A.A. (2010). Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach. The International Journal of Accounting, Elsevier, 46(2), 232-235
- Emmanuel, O. G., Enyi, E. P., & Olajide, D. S. (2018). Forensic accounting techniques and integrity of financial statements: an investigative approach. *Journal of African Interdisciplinary Studies (JAIS)*, 2(3), 1-23.
- Enofe, A. O., Omagbon, P., & Ehigiator, F. I. (2015). Forensic audit and corporate fraud. *IIARD International Journal of Economics and Business Management*, 1(7), 1-10.
- Eyisi, A. S., & Ezuwore, C. N. (2014). The impact of forensic auditors in corporate governance. *Research Journal of finance and accounting*, 5(8), 31-39.

- Gbegi, D. O., Kutus, M. O., & Ojile, A. C. (2018). Enhancing public confidence in audit reports of listed insurance companies in Nigeria: Forensic audit perspective. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 14(11), 583-596.
- Hadi, A. H., Ali, M. N., Al-shiblawi, G. A. K., Flayyih, H. H., Talab, H. R. (2023). The Effects of Information Technology Adoption on the Financial Reporting: Moderating Role of Audit Risk. *International Journal of Economics and Finance Studies*, 15 (01), 47-63.
- Howard, M. N., (2002). *Financial shenanigans*, 2nd ed., McGraw- Hill population, New York, USA
- Hussein, A. M., Kadhim, H. O., & Mohammad, R. A. (2020). Factors affecting Creative Accounting Practices and Means used to limit their Effect on the Credibility of Financial Statements. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 13(6), 1082-1100.
- Joel, S., & Eigel, F., (1985), " *Financial Analysis: A Programmed Approach*", Prentice Hall Inc., New York, USA.
- Knežević, G. (2015). The characteristics of forensic audit and differences in relation to external audit. *FINIZ 2015-Contemporary Financial Management*, 202-205.
- Kumai, G. B. (2019). Impact Of Creative Accounting on The Credibility of Financial Statements of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. *Afit International Journal of Economic (Aijoe)*, 245.
- Mamahit, A. I., & Urumsah, D. (2018). The comprehensive model of whistle-blowing, forensic audit, audit investigation, and fraud detection. *Journal of Accounting and Strategic Finance*, 1(2), 153-162.
- Mishra, K., Azam, M. K., & Junare, S. O. (2021). Role of forensic audit in controlling financial statement fraud: a case study of Satyam computers. *Psychology and education*, 58(2), 4016-4025.

- Nzotta, S.M. (2008), Accounting: Theory and Principles. Owerri: GoodDavis Associate.
- Ogbonna, G.N. (2010), Ethical considerations in corporate governance: A survey of governance practices of corporate stakeholders in Nigeria. *International Journal of Business Behaviour Sciences Research*, 1(1), 91-108
- Ogbonna, G.N., Appah, E. (2012), The Effect of Ethical Accounting Standards on the Quality of Financial Reports of Banks in Nigeria
- Okafor, B. (2004). Strategic approach to reduction of employee, theft fraud and embezzlement. *Nigerian Accountant*, 37(4), 3-5.
- Oliver, G; Deem G. & Clark, F., (1989), "Corporate Collapse: Accounting, Regulatory & Ethical Failure", *Management Review*, Issue (32), pp: (65-90).
- Othman, R., Ameer, R., & Laswad, F. (2019). Forensic auditing tools in detecting financial statements' irregularities: Benford's Law and Beneish Model in the case of Toshiba. In *Organizational Auditing and Assurance in the Digital Age* (pp. 256-275). IGI Global.
- Polo, O. C., Charris, N. N., Perez, E. B., Tovar, O. O., & Cantillo, I. F. C. (2023). Forensic Audit: A Case of Automotive Company, Legal and Accounting Aspect. *Journal of Law and Sustainable Development*, 11(12), e2715-e2715.
- Putri, R., & Asmara, R. Y. (2023). Determinants Of Fraud Financial Statements on State Owned Enterprise. *International Journal of Social Science and Business*, 7(1), 1-10.
- Rabbi, H. N. E. (2022). *Statutory audit versus forensic audit: impact on financial performance and position of the company. Evidence from Bangladesh* (Doctoral dissertation, Masarykova univerzita, Ekonomicko-správní fakulta).
- Rahmayani, L., Kamaliah, dan Susilatri. (2014). "Pengaruh Kemampuan Auditor, Skeptisisme Profesionalisme Auditor, Teknik Audit Dan Whistleblower Terhadap Efektivitas Pelaksanaan Audit Investigasi Dalam Pengungkapan

- Kecurangan (Studi Empiris Pada BPK Dan BPKP Perwakilan Provinsi Riau)." Jom Fekon 1 (2): 1-15.
- Ramanth, R. D., (2010). "Approach of Cash Flow and Development of Financial Reports", Harvard Business Review, November-December, pp: (29-41).
- Robert, B. K., (2006), "Financial Statement in Modern Organization", working paper, France polytechnic Institute, pp: (1-22).
- Saifullah, G. A., & Abbas, G. (2020). Role of forensic auditing in enhancing the efficiency of public sector organization. *Review of Management Sciences, II, 1*, 40-59.
- Saleh, M. M. A., Jawabreh, O. A., Alsarayreh, M. N., Abu-Eker, E. F. M., & Jahmani, A. (2019). The Motives for Applying Creative Accounting Methods and Their Impact on the Credibility of Financial Statements in Jordanian Hotels. *Journal of Southwest Jiaotong University*, 54(4).
- Samagaio, A. and Diogo, T.A. (2022), "Effect of computer assisted audit tools on corporate sustainability", *Sustainability*, Vol. 14 No. 2, p. 705.
- Schilit, H. M., (2002), "Financial Shenanigans", McGraw Hill professional, New York, USA.
- Sen, W. & Lnanga, N., (2000). "A Review of the Creative Accounting ", *International Journal of Quality and Credibility Management*, Vol. (15), No. (2), pp: (1-22)
- Serag, A. A. M., & Eissa, H. H. (2022). A Proposed Framework for an Internal Forensic Auditing to Manage the Risk of Fraud in Financial Statements to Support the Decision of the External Auditor to Rely on the Work of Internal Auditing: A Field Study in Egypt. *مجلة البحوث المحاسبية*, 9(2), 32-111.
- Sharma, V. (2021). Forensic Audit (Financial Institutions & IBC, 2016). *The Management Accountant Journal*, 56(1), 46-50.

Uniamikogbo, E., Adeusi, A. S., & Amu, U. C. (2019). Forensic audit and fraud detection and prevention in the Nigerian banking sector. *Accounting and Taxation Review*, 3(3), 121-139.

Utami, L. (2023). Determinant of Auditors' Judgment on the Detection of Fraudulent Financial Statements. *Management & Accounting Review*, 22(1).

Wilks, J. T., Zimbelman. (2004). New approaches to fraud deterrence, *Journal of Accountancy*, 197 (2), 72.